جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقصاد دولي

أثر مؤشر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012–2022

The impact of the economic diversification index on economic growth in Algeria during the period 2012-2022

من إعداد الطالبين: **تحـت إشـراف:**

براسيل حمزة **د. الشارف بن عطية سفيان**

دهاص العيد

أعضاء لجنة المناقشة:

د.بن حراث العربي	**جامعة غليزان**	**رئيسا**
د.الشرف بن عطية سفيان	**جامعة غليزان**	**مشرفا**
د.بلفوضيل كمال	**جامعة غليزان**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

شكـــر وتقدير

الشكر أولا وأخيرا لله عز وجل الذي أنار لي درب العلم والمعرفة
ووفقنا إلى انجاز هذا العمل،
والصلاة والسلام على سيد المرسلين وأمم المتقين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

نتقدم بالشكر الجزيل إلى:
الدكتور الفاضل"بن عطية شارف سفيان"
الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة
الإعداد التي كانت عونا في إتمام
البحث فله منا كل الشكر والتقدير.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الإهداء

الحمد لله حمدا يليق بجمال وجهه وعظيم سلطانه،

أنه لا يسعني في هذا المقام إلا ان اهدي ثمرة جهدي إلى:

من قال فيهما الرحمان "وبالوالدين احسانا"

ريحانة الدنيا ونور عيني إلى التي تعبت وقاست الكثير من أجلي وعلمتني

ان الحياة كفاح وراء كل تعب نجاح

إلى من رضت بالقليل لتصنع منه الكثير" أمي الغالية".

إلى سندي في الحياة ومن علمني أن الاخلاص اساس النجاح

ودفعني بكل عزم" ابي العزيز".

وإلى كل إخوتي وأخواتي وإلى كل الأصدقاء والاقارب.

براسيل حمزة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،

سيدنا وحبيبنا محمد، اللهم صل وسلم وبارك عليه،

سبحان الذي علمنا ما لم نكن نعلم وهدانا

برحمته الواسعة التي وسعت كل شيء

أهدي ثمره جهدي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني

والى كل رفقاء المشوار والأصدقاء رعاهم الله وحفظهم

الى كل من كان لهم أثر على حياتي،

والى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

دهاص العيد

ملخص

تهدف دراستنا الى قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2012_2022، وذلك لإبراز أهمية استراتيجية التنويع في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي، حيث استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة خلال هذه الفترة الزمنية، كما استعينا بالقياس الاقتصادي والذي هو من أهم الاساليب الكمية المتقدمة في هذا المجال، كما استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفترات الموزعة بين 2012_2022(ARDL)، وأخضعنا النموذج الى الاختبارات عديدة بغرض دراسة اقتصادية مبنية على أسس علمية دقيقة من أهمها: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك، تقدير نموذج الاجل الطويل مع تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج ايضا اختبرنا المتغيرات المستقلة والتابعة باختبار الاستقرار الهيكلي .

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود علاقة طويلة الأجل لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 2012-2022.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الاقتصادي الجزائري،ARDL.

Abstract

Our study aims to measure the impact of economic diversification on Algeria's economic growth during the period between 2012_2022 ،in order to highlight the importance of the diversification strategy in achieving high levels of economic growth. We used the self-regression model of slowing time gaps during this time period And we used the economic measurement, which is one of the most important advanced quantitative methods in this area, and we used the self-degradation model for 2012_2022-spread periods (ARDL).

And we have undergone several tests for the purpose of an economic study based on precise scientific bases, the most important of which are: Time Chain Stability Test, Joint Integration Test, Long Term Model Estimation With Error Correction Formula Estimation of the Model Also Tested Independent Variables Followed by Structural Stability Test.

The study found several findings, most notably a long-term relationship to the impact of economic diversification on economic growth during the 2012-2022 study period.

Keywords: economic diversification, economic growth, Algeria's economy, ARDL.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير: ..... أ

الإهداء ..... ب–ج

الملخص: .... د

فهرس المحتويات ..... د

قائمة الجداول:..... هـ

قائمة الأشكال:..... و

قائمة الملاحق: ..... ز

الفصل الأول: مقدمة عامة 2

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 7

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات 33

الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات 48

قائمة المراجع: 52

فهرس الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.3)	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (تحديد درجة التكامل)	41
الجدول رقم (2.3)	نتائج التقدير	42
الجدول رقم (1.5)	نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة	47–46
الجدول رقم (2.5)	اختبار السببية لانجل جزانجر	48
الجدول رقم (3.5)	نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط باستخدام المربعات الصغرى	49–48
الجدول رقم (4.5)	اختبار ارتباط البواقي	51
الجدول رقم (5.5)	اختبار تجانس البواقي ARCH	53

فهرس الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.1)	نموذج كالدور	23
الشكل رقم (1.3)	منحنى بياني يوضح تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2012–2022	38
الشكل رقم (2.3)	منحنى بياني يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2012–2022	39
الشكل رقم (3.3)	منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012–2022	40
الشكل رقم (1.5)	العلاقة بين مؤشر التنوع الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي	46
الشكل رقم (2.5)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	52

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية. إن اعتماد هذه الاقتصاديات على مورد واحد لم يكن اختيارا بل كانت مجبرة على ذلك وفق مبدأ التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي ومدى وفرة هذت المورد في تلك الدول، إذ اغلب هذه الدول تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذا المورد خاصة فيما يتعلق بالثروات الباطنية.

وتشهد أسعار النفط في الفترة الراهنة تراجعا كبيرا، مما انعكس سلبا على الإيرادات العامة للدول المصدرة له، والجزائر كواحدة من تلك الدول بادرت باتخاذ جملة من الإجراءات للتخفيف من آثار تلك الصدمة، وذلك بالتوجه نحو سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال التسيير العقلاني للموارد المالية المتاحة، وتخفيض حجم المخصصات المالية الموجهة لفائدة الإدارات ا ولمؤسسات العمومية على اختلاف نشاطها، والعمل على التقليص من حجم التوظيف في القطاع العام في بعض القطاعات الحيوية، إلا أن هذه الاستراتيجية تعتبر غير كافية مقارنة مع الآثار الكبيرة التي ستخلفها هذه الصدمة، وتزداد الحاجة إلى الانتقال من نماذج النمو القائمة على الإنفاق الحكومي الممولة بواسطة الإيرادات النفطية، والتحول إلى النموذج الجديد الذي يتحقق من خلاله النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة من خلال تنويع النشاط الاقتصادي، مع تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية عن طريق توفير المناخ الملائم لقيام الاستثمارات ا ولعمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المصدر الرئيسي لخلق الثروة في البلد مع تحسين الاتساق بين التعليم والمهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص.

2. صياغة الإشكالية

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة اثر تنويع قاعدة الاقتصادية في مساهمة بدائل ومصادر الدخل من خلال مجموعة من متغيرات يتم قياس بها وتقييم أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2012-2022 ، وتكمن مشكلة الدراسة الحالة الإجابة عن عن السؤال الرئيسي:

ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-2022؟

3. الأسئلة الفرعية

بهدف معالجة هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هو واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما نوع العلاقة الموجودة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يوجد أثر بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والمدى الطويل؟
- هل توجد علاقة سببية بين متغيرات التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر المختارة؟

4. صياغة الفرضيات

من أجل الإلمام بالموضوع، ومحاولة معالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- ضعف استراتيجيات الجزائر في التقليل من الاعتماد على النفط خلال فترة الدراسة، حيث اختلفت من حيث درجة النمو والتنويع الاقتصادي؛
- هناك علاقة قوية تربط بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي؛
- يوجد أثر إيجابي للتنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل والقصير؛

– توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

5. أهداف الدراسة

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في قياس وتوضيح أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022، كما أن لدراستنا أهداف فرعية أخرى منها:

- الوقوف على أهم المرجعيات النظرية للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي؛
- تسليط الضوء والكشف عن طبيعة العلاقة بين النمو ومحددات التنويع الاقتصادي؛
- دراسة وتحليل أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي؛
- تحليل مسار تطور متغيرات التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.
- تحليل وتقدير أثر محددات التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين الطويل والقصير خلال الفترة 2012-2022.

6. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا الموضوع من اعتبارات عديدة لعل أهمها الدور الكبير الذي يلعبه التنويع الاقتصادي كمحفز للنمو الاقتصادي من جهة، والاهتمام المتزايد التي توليه الجزائر في تخفيض الاعتماد على مداخيل قطاع المحروقات، الذي جعل اقتصادها عرضة للصدمات الخارجية من جهة اخرى، وكذا سعيها في تعزيز عملية الهيكل الاقتصادي لكي تصبح بنية إنتاجية عريضة ومتنوعة، وبالتالي الارتقاء بعدد أكبر من القطاعات الاقتصادية لتكون البديل الفعال التي تستطيع من خلاله أي دولة مقاومة تقلبات أو صدمات سواء كانت على المستوى المحلي أو الخارجي، كما يؤهلها بالظفر بعدد متنوع من مصادر الدخل.

7. أسباب ودافع اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع الدراسة جاء نتيجة لمبررات ذاتية وأخرى موضوعية.

1.7.المبررات الذاتية:

- رغبة الطالبين في دراسة الموضوع؛
- إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد وحديث؛
- بغية في تزويد رصيدنا المعرفي العلمي الذي يساعدنا في حياتنا المهنية مستقبلا؛
- وجود علاقة موضوع الدراسة بتخصص الطالبين لذلك تم اختياره.

2.7.المبررات الموضوعية:

- الرغبة في التعرف على مدى أثر مؤشر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 2012-2022؛
- الرغبة في معرفة مدى أثر مؤشر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

8. حدود الدراسة

لتنفيذ بحث علمي بطريقة جيدة يتعين وضع الحدود التي لا يمكن تجاوزها قصد تحقيق أهداف المكانية الدراسة وهذا بعرض للحدود الزمنية والمكانية:

- **الإطار الزمني** : وهو إطار الدراسة من 2024/02/08-2024/06/21 .
- **الإطار المكاني** : تخص دراسة التنويع في الجزائر وأثره على النمو.

9. منهج الدراسة

لمعالجة الموضوع تم استخدام بعض المناهج التي يطلبها كل محور من محاور الموضوع وهي:

المنهج الوصفي والتحليلي لا ستعاب الجانب النظري ووصف متغيرات الدراسة وتطويرها، والأساليب القياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر خلال الفترة (2012-2022).

10.صعوبات الدراسة

كان البحث عرضة لبعض الصعوبات والتي عملنا على تذليلها بهدف تجاوزها، ولعل من أهم الصعوبات:

- قلة المراجع وخاصة في جزء التنوع الاقتصادي.
- صعوبة ودقة موضوع الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد

التنويع الاقتصادي بشكل عام احداث توازن في اقتصاد دولة ما، لتقليل في الاعتماد على عدة موارد واحد وخلقا قاعدة إنتاجية، تعزيز بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

وتهدف أي دولة من خلال تحرير تجارتها الخارجية هو زيادة في النمو الاقتصادي، وتحقيق مستويات اكبر في النقل التكنولوجيا و توفير الموارد المالية وتحسين مستوى معيشي للأفراد.

2. الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى التعاريف خاصة بالتنويع الاقتصادي، والخصائص التي يتميز إليها وإلى الأهداف التي يسعى إليها و كذا شروطه ومستوياته وآليات تحقيق التنويع الاقتصادي ومعيقاته.

1.2.مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

بعد التنويع الاقتصادي من العوامل المساعدة في رفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تداول مصطلح التنويع الاقتصادي بكثرة الآونة الأخيرة بعد ظهور أزمات واضطرابات مست خاصة البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد، الأمر الذي دفع بهذه الدول الى إعطاءه اهتماما كبيرا وبالتالي الخروج بتنمية شاملة ومستدامة.

1.1.2.تعريف التنويع الاقتصادي

بعد ظهور العديد من الأزمات الاقتصادية في الكثير من الدول، نتيجة التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها كمورد اقتصادي أساسي للدخل، تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار، من أهم هذه التعاريف نذكر:

التنويع الاقتصادي: عملية التحول الهيكلي لاقتصاد ما، بحيث يتم الانتقال من نسيج اقتصادي تسيطر عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية الزراعية ...إلخ إلى قطاعات النشاط الثانوية (الصناعات التحويلية،

التصنيع ...إلخ) والثالث (التجارة، السياحة ...إلخ) ومع ذلك هدف هذا التحول ليس بالضرورة اختفاء القطاعات الأولية، وإنما تقليل الميزة النسبية لمساهمتهم في خلق الثروة في الاقتصاد. (أحلام هواري، 2017، ص27)

ويفهم التنويع الاقتصادي أيضًا على أنه العملية التي تعمل من خلالها الدولة على زيادة حجم المخرجات الاقتصادية المنتجة سنويا من خلال قنوات إنتاج متعددة، ويمكن أيضًا اعتبارها عملية القيام باستثمارات في مجالات اقتصادية مختلفة بحيث لا يكون للركود الذي يضرب إحدى الصناعات تأثير ضار على الاقتصاد بشكل عام. (حياة نوي، 2017، ص84)

التنويع الاقتصادي وفقا لصندوق النقد الدولي: هو التحول إلى هيكل إنتاج أكثر تنوعا، بما في ذلك إدخال أو التوسع في منتجات جديدة، منها المنتجات ذات الجودة الأعلى بحيث تعد عدد المنتجات المصدرة، وعدد أسواق التصدير، والقيمة النسبية لكل منتج هي المعايير الثلاثة الرئيسية لتنويع الصادرات. (حميد عمران، 2019، ص123)

أي بأنه العملية التي يصبح من خلالها الاقتصاد أكثر تنوعا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها، بحيث تؤدي هذه العملية إلى تحول في نسبة الصادرات السلعية في مزيج الصادرات الحالي، وإضافة منتجات جديدة إلى محفظة الصادرات، والتوسع في أسواق جغرافية جديدة، وكل ذلك يساعد في رفع النمو الاقتصادي، تعزيز مناخ يفضي إلى الاستثمار المربح والتقليل إلى أدنى حد من التقلبات الاقتصادية الكلية العابرة. (نبيلة نوى، 2016، ص96)

التنويع الاقتصادي هو عملية التحول إلى مجالات جديدة وتحفيز وتوسيع المنتجات التقليدية القائمة". ويستلزم التنويع تخصيص الموارد لأفضل التطبيقات البديلة بدلا من تثبيط التخصص. ومن خلال الاستفادة من المدخرات الصناعات الفائضة، يعزز التنويع النمو والتنمية في سباق تخطيط الاقتصاد الكلي، بحيث تشمل خيارات تنويع الاقتصاد تطوير قطاعات العجز في الاقتصاد وتوسيع الصناعات مثل الزراعة والتصنيع وتكنولوجيا المعلومات،

والاتصالات والسياحة وغيرها ومع ذلك من الضروري ملاحظة أن هذا يعتمد على الميزات الفريدة لكل بلد. (باهي موسى، 2016، ص133)

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف مختلفة ومتعددة وكتعريف إجرائي يمكن القول بأن التنويع الاقتصادي عبارة عن

القاعدة وهو ركيزة أساسية لإقامة اقتصاد حقيقي متنوع الدخل على مختلف القطاعات والمستويات وذلك من خلال توسيع الإنتاجية فبالإضافة الى انه يساعد على تجنب الوقوع في أزمات بسبب الاعتماد على قطاع وحيد او مصدر دخل وحيد فقد أصبح احدى الدعائم الأساسية لتحقيق مختلف أوجه التنمية الاقتصادية في المدى الطويل.

2.1.2.خصائص التنويع الاقتصادي

تبرز خصائص التنويع الاقتصادي بالنسبة لمختلف الاقتصاديات من خلال المجالات التالية (طبابيبة و الرباع ، 2008، ص6)

- **التقليل من الاعتماد على منتج وحيد رئيسي**: الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة أساسية واحدة كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية يهدد مستقبلها، خاصة إذا أصبح هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية ويفتقر إلى البدائل، ولديه خيارات قليلة للتعويض أو تأخير ذروة إنتاجهم أو إبقاء أسعارهم ودخولهم عرضة لتقلبات كبيرة، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يضمن التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، وتوجيه الاقتصاد نحو الاعتماد على قطاعات متنوعة بشكل متوازن؛
- **تنويع مصادر الإيرادات**: إن بناء أساس اقتصادي قوي مدعوم بمصادر متنوعة هو عمليا ما يستلزمه التنويع الاقتصادي. ويترتب على ذلك منطقياً أنه سيتم العثور على مصادر جديدة للدخل المتجدد في منطقة المنتج المحمي بفضل المكونات والقطاعات المتكاملة وقدرة الوحدات المترابطة على توفير فرص عمل للمواطنين وتلبية

الاحتياجات، وخلق فائض من النشاط الاقتصادي، كلها ضرورية لكي تكون كافية في المستقبل لدعم التمويل الضروري والإلزامي للموارد البشرية والمادية من أجل عملية التنمية؛

- **التنويع الاقتصادي هو عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني**: ترتبط قطاعات كبيرة من الاقتصاد الوطني بعلاقات متداخلة، وهذا بمثابة نقطة انطلاق للتغييرات الهيكلية للإطار التنظيمي للاقتصاد والتقييم القيمة النسبية للأنشطة الرئيسية في مجالاتها المختلفة ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن وخلق قيمة مضافة؛
- **التنويع الاقتصادي هو عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية**: تهدف عملية التنويع إلى موازنة الهيكل الأساسي للاقتصاد، بحيث تكون حالة تناسبية في مساهمة غالبية القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي وخلق الثروة، مما يؤدي أيضا على ارتفاع الإنتاج كما ونوعا، كما يعمل التنويع على تحقيق مبدأ التوازن الإقليمي والمحلي مما يؤول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في جميع المناطق وتحقيق معدل نمو متساو في جميع المناطق لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهذا هو المقصود بمصطلح "التنويع الاقتصادي" الذي يشمل أيضا تعديل الهيكل الجغرافي للإنتاج والإنتاجية؛
- **التنويع الاقتصادي مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية**: تتضمن التنمية تغييرات نوعية في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل هياكل الإنتاج، وتوزيع المساهمات من مختلف المساهمين في عملية الإنتاج، وكيفية استخدام الموارد المتاحة وتوزيعها على بين القطاعات الاقتصادية، وتحسين الرفاهية المادية للناس مع إحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي، مثل تحويل التركيز بعيدا عن إنتاج المواد الخام وتصديرها إلى تطوير السلع المصنعة، وهي خطوة رئيسية مبكرة في دفع عجلة التنمية. لذلك، فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى هي إنشاء اقتصاد له هيكل اقتصادي متنوع يدعم جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي المحلي والإيرادات الوطنية، ونجاحها مرهون بمدى نجاح التنويع الاقتصادي في هيكل الاقتصاد؛

- **التنويع الاقتصادي يوسع المشاركة في جهود التنمية التنويع الاقتصادي:** هو العملية التي تتيح مجالاً واسعاً لإرساء أسس سليمة لإنشاء نظام اقتصادي مختلف يتسم بالتنوع والاستقرار والفعالية، مع مبادئ وأهداف واضحة، وتعميق الاقتصاد والتكامل والتماسك الاجتماعي والاقتصادي، ويلعب دورًا مهما ومفيدًا في عملية التنمية، ولا يمكن تنفيذ النظام إلا من خلال إعطاء القطاع الخاص دوراً هاماً ومتميزاً في دعم تنفيذ المشاريع التنموية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. وتوجد أسباب كثيرة لذلك من أهمها زيادة مشاركته في التنمية إلى أقصى حد ممكن وفي جميع المجالات وخاصة في الأنشطة التي تتناسب مع المؤهلات، وباعتباره مكملا للقطاع العام فتح المجال لتفعيل دوره في تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها لمشروعات التنمية.

3.1.2.أهداف التنويع الاقتصادي

لقد تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، كما أن تنويع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصادات الأحادية أمر لا مفر منه وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها: (الخطيب وبصري، 2017، صفحة 11)

- **التقليل من نسبة المخاطر الاستثمارية وزيادة فرص للاستثمار:** طريقتان يساعد فيهما التنويع الاقتصادي على تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات ت في عدد محدود من الأنشطة وبذلك تؤدي إلى أضرار فادحة في تصنيع بعض المنتجات وتسويقها واستهلاكها، مما يقلل من أرباح المستثمرين.
- **التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية التي تمس الهيكل الإنتاجي:** نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع واحد، وكذا القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط؛

- **تعزيز وضمان استمرارية التنمية:** وذلك من خلال تطوير قطاعات مختلفة ومتنوعة الانتاج تكون مصدر للدخل والعملة الصعبة مصحوبة بذلك ارتفاع في درجة التنويع الاقتصادي التي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو، وتحقيق تنمية مستدامة؛
- **خلق فرص عمل جديدة والتخفيف من معدلات البطالة:** فالتنويع الاقتصادي يعمل على زيادة الطلب على العمالة نتيجة الاعتماد على قطاعات متنوعة، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛

2.2. شروط التنويع الاقتصادي ومستوياته

1.2.2. شروط التنويع الاقتصادي:

لضمان نجاح عملية التنويع الاقتصادي لابد من توفر شروط معينة من بينها ما يلي:

- **إصلاح جانب العرض (تنويع القاعدة الإنتاجية):** لكي يكون التنويع الاقتصادي ناجحا لابد من إصلاحات تمس جانب العرض أيضا، فيجب تنويع القاعدة الإنتاجية خارج عن قطاع المحروقات والصناعات المصاحبة له وتنويع مصادر الدخل وهياكل الإنتاج وذلك من خلال تنمية رأس المال البشري وإصلاح القطاعين العام والخاص؛
- **إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي بالتوازي مع إصلاح تنويع القاعدة الإنتاجية:** لابد أيضا من إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي وخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي القائم على الربط بالدولار، ويتمثل هذا الإطار في مجموعة السياسات الاقتصادية المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وتتمثل في السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ومراجعة نظام الربط من جهة المكسب مقابل التكلفة؛ بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال التي من شأنها أن توفر للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي الظروف الملائمة

للمساهمة في إنجاح الاستراتيجية، فضلا عن التركيز على جودة المؤسسات ونظام الحكم، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية. (بن علي قرجيج، 2017، ص242)

2.2.2.مستويات تنويع الاقتصادي

اعتمادا على اقتصاد وصناعة كل بلد يتم إعطاء الأولوية لمستويات مختلفة من أنشطة التنويع، حيث ترتبط قاعدة إنتاج المؤسسة بالمستوى الجزئي للتنويع، بينما يرتبط هيكل التجارة الخارجية للدولة بالمستوى الكلي للتنويع. نتيجة لذلك، يمكننا التمييز بين مستويين حاسمين: تنويع قاعدة الإنتاج وتنويع التجارة الخارجية.

- **أشكال التنويع على المستوى الجزئي:**

يمكن إبراز أنماط التنويع بطريقة شمولية وبدون تمييز بين أبعاده الجزئي والكلي اقتصادية، لأن مبادئه الأساسية تكون سارية في كلا الحالتين. فمن خلال تصنيفات وباحثين آخرين نميز بين ستة أشكال للتنويع ونذكر منها على المستوى الجزئي: (توفيق بن الشيخ، 2017،ص58)

- **التنويع الرأسي (العمودي)**: هو نوع من التنويع في مؤسسة ما أو مجموعات فرعية تنتج إما قطع غيار أو مواد تدخل في إنشاء منتجات موجودة أو منتجات جديدة مع المنتجات الحالية التي تحتوي على مواد أولية، أي استخدام مخرجات نشاط، مثل النحاس الخام ليكون مدخلات لنشاط آخر، مثل الأسلاك الكهربائية، لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام المدخلات المحلية أو المستوردة، أو ما يسمى بالروابط الأمامية والروابط الخلفية. نظرا لأن الشركة توسع عملياتها إلى مراحل جديدة في عملية الإنتاج، سواء قبل ذلك أو بعده، فإن هذا النوع من التنويع يمكن أن يكون بمثابة المصدر الأساسي في سلسلة الإنتاج، ويعزز هذا الشكل جدوى المؤسسة في السوق من خلال تمكينها من أ اكتساب مهارات جديدة وزيادة قدراتها التنافسية؛

- **التنويع الأفقي**: هو نوع من التنويع حيث تنتج الشركة سلعا أو خدمات جديدة لمطابقة أو إضافة معرفتها الحالية من حيث تكنولوجيا الإنتاج والمعرفة، ويعمل التآزر والتكامل داخل الشركة كأساس لهذه الأنشطة الجديدة، وبالتالي هو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة والزراعة؛
- **التنويع الجانبي**: نوع من التنويع يدخل بموجبه النشاط التجاري مجالاً جديدًا من خلال إنتاج سلع جديدة تستهدف أسواق جديدة ولا علاقة لها بسلعها أو خدماتها الحالية أو بأسواقها الحالية، التنويع التكتلي أو التنويع غير المتجانس هي أسماء أخرى لهذا النوع من التنوع. كما انه يتفق غالبية الخبراء على أن تبني هذا النوع من التنويع ينطوي على مخاطر أكبر لأنه يستلزم تحولا في سلسلة الإنتاج وبالتالي هو الدخول إلى ميدان نشاط جديد أو مجالًا جديدا من المسعى من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بعروضها الحالية وتستهدف أسواقا جديدة؛
- **التنويع المركز** : هو نوع من التنويع حيث تهدف من خلاله المؤسسة أولاً إلى توسيع نطاق اختيار المنتجات التي تقدمها للعملاء المنتظمين وتهدف لاحقا إلى الوصول إلى العملاء غير المهتمين حاليا بمنتجاتها التقليدية، نظرا لأنه يعمل على تطوير بعض عناصر النشاط المتناغم داخل المؤسسة، واقترح الاقتصادي **Anosoff** 1957 ثلاث استراتيجيات لتنفيذ هذا النوع من التنويع: تشجيع المستهلكين الحاليين على إجراء عمليات شراء إضافية، أو جذب المنافسين بعيدا، أو إقناع الأشخاص الذين لم يستخدموا منتج المؤسسة بالتبديل؛
- **التنويع الجغرافي**: ويعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة، أي هو شكل من التنويع الذي لا يستلزم فقط تصدير المنتجات إلى دول ومناطق مختلفة ولكنه يمكن المؤسسة أيضا من التوسع خارج أسواقها التقليدية إلى مناطق جغرافية جديدة ذات ظروف سوق أكثر ملاءمة من أجل تحقيق ذلك، يجب على المؤسسة التكيف مع البيئة الجديدة التي تدخلها وإجراء تغييرات في سياق التنويع الجغرافي بهدف تعظيم الإنتاج، مما يتيح ظهور أقطاب التنمية الإقليمية، والتي يشار إليها عادة باسم العناقيد؛

- **التنويع المالي:** هو نوع من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار التي يتعرض لها المستثمر من توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، من خلال توزيع رأس المال بين الأوراق المالية المختلفة التي لا يُتوقع أن تتغير قيمها دفعة واحدة، حيث أن تأثيرات التنويع تقلل من مخاطر المحفظة الإجمالية، والتي عادة ما تكون أقل من المخاطر الأحادية المرجحة بالأهمية النسبية لكل سند في المحفظة الإجمالية. يحدث هذا النوع من التنويع، والذي يُعرف أيضا باسم تنويع المحفظة الدولية، عندما يجمع المستثمر الأسهم من محفظته التي لا تمثل فقط القطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن أيضًا محفظة الاقتصادات المختلفة في مناطق العالم، هذا النوع من التنوع له فائدة خفض آثار الانكماش الاقتصادي، كما أنه يلعب دورا مهما في التحكم في التقلبات الاقتصادية وتقليل الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، مما يتيح زيادة القدرة التنافسية على مستوى العالم.

- **أشكال التنويع على المستوى الكلي:**

من منظور الاقتصاد الكلي، يشير تنويع الهيكل الإنتاجي إلى مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين وخلق الثروة، وإنتاج الناتج، وتوليد الدخل الوطني من خلال مساهمة كل قطاع في تحقيق المستوى المنشود من التنويع المرغوب فيه وتميز نوعين (زرموت، 2017، صفحة 187)، (باهي وروابنية، 2016، صفحة 136)

- **تنويع القاعدة الإنتاجية:** من منظور الاقتصاد الجزئي، يصبح هيكل الإنتاج المحلي لبلد ما أكثر تنوعا ولديه قاعدة اقتصادية واسعة وتنافسية، أي يعتمد على مجموعة متنوعة من الأنشطة عندما تسعى مؤسسة اقتصادية إلى تنويع إنتاجها من خلال إنتاج سلع جديدة دون التخلي عن السلع الأصلية من أجل الاستعداد لدخول مجالات إنتاج جديدة، ويرتبط التنويع الإنتاجي بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية عبر زيادة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج الكلي وينطبق على الاقتصادات القائمة على الموارد المقيدة لإنتاج وتصدير المنتجات الأولية نتيجة لذلك، يمكن أن يساعد في تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأنشطة الإنتاجية

ومنع الظواهر غير المرغوب فيها، أين يمكن أن يؤدي التنويع الإنتاجي إلى تسريع التحولات الهيكلية نحو الأنشطة التي تتطلب مستويات أعلى من الخبرة والتكنولوجيا، وبالتالي تسريع التنمية بأوسع معانيها.

- **تنويع الأسواق والتجارة الخارجية:** تسعى جميع الدول إلى التنويع في السوق والتجارة كأحد أولوياتها القصوى لأن الاعتماد المفرط على سوق واحد أو عدد صغير جدا من الأسواق له آثار سلبية واضحة على الاقتصاد الوطني لأن انخفاض الطلب يمكن أن يضر بالاقتصاد بطريقة من شأنها ألا يحدث إذا كان هناك المزيد من الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، هناك مدخرات خارجية يمكن تحقيقها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، مما يسمح للبلد بتحقيق القدرة التنافسية الصناعية وإنشاء منافذ محتملة تصدير ومزيج متنوع يتيح طلبًا أكثر استقرارًا في الأسواق الأخرى. كما يؤدي تنويع السوق إلى إبطاء نمو وسرعة الطلب وظهور منافسين جدد، كما أنه يقلل من التعرض للصدمات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر التصدير إلى دول متعددة القدرة التنافسية للبلد دوليا.

3.2. آليات تحقيق التنويع الاقتصادي ومعيقاته

1.3.2. آليات تحقيق التنويع الاقتصادي

يقصد بها الآليات التي يتوفر عليها نجاح التنويع الاقتصادي، والتي تختلف من اقتصاد إلى آخر حسب التوجهات الأيديولوجية السائدة، ودرجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي وأنواع الظروف والتغيرات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وكذلك العوامل الخارجية التي تؤثر عليها وتحيط بها، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وبالتالي يجب أن يكون تبني آليات محددة لتحقيق التنويع الاقتصادي قد أثبت فعاليتها في تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، خاصة إذا كانت تمتلك القدرات المادية والبشرية والتكنولوجية المطلوبة. وتتمثل فيما يلي: (بن الشيخ 2017، صفحة 590-591)

– **إعادة الاعتبار للدولة التنموية:** إن دور الدولة التنموية ليس فقط في زيادة الناتج المحلي بمعدلات عالية، ولكن أيضا لتغيير جذري في كيفية تنظيم الإنتاج المحلي وكيفية تفاعله مع الاقتصاد العالمي. وانطلاقا من ذلك فالدور الهام والمحفز للدولة في العملية التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية يعزز من فرص تحقيق التنويع المنشود من جهة ويرفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى؛

– **تفعيل برامج الإصلاح الاقتصادي:** إن برامج الإصلاح الاقتصادي، سواء على المستوى المالي أو النقدي أو التجاري الدولي كلها عمليات من شأنها أن تقدم عملية التنويع الاقتصادي ونتيجة لذلك، فهي محرك رئيسي لعملية التنويع، كما يهدف الإصلاح الاقتصادي إلى تقليل تدخل الحكومة والسماح للسوق بإدارة النشاط الاقتصادي حتى يصبح تخصيص موارد المجتمع أكثر كفاءة، وهذا مهم بشكل خاص إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كبيرة مثل عجز الميزانية المستمر والتضخم المرتفع، ويمكننا تحديد المكونات الرئيسية للإصلاح الاقتصادي كالتالي (مدنيي، 2008، صفحة 51)

– إجراء تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان الوطني أو الأجنبي، زيادة فعالية آلية السوق من خلال إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال، وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية، القيام بتعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها.

– **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** يعتمد الاقتصاد الجديد على مصادر الطاقة المتجددة التي لا تنضب، بما في ذلك الطاقة الكهرومائية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الكتلة الحيوية، وهي نتاج للتحولات الطبيعية للشمس إلى أشكال مختلفة من الطاقة.

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي والية حقيقية من اليات التنويع من خلال ما تقدمه للسوق المحلي كما الخارجي من منتجات، حيث تم دعم النمو الصناعي للدول الصناعية المتقدمة من قبلها، والتي أثرت أيضا بشكل كبير على الهياكل الاقتصادية

لهذه الدول، بالإضافة الى تنويع الاقتصاد من خلال تصنيع العديد من المنتجات محليا مما يساهم في إحلال الواردات، كما تمتص قدر العمالة، بالإضافة لذلك فهي تعزز علاقات الترابط ما بين القطاعات من خلال دعم المؤسسات الكبيرة سواء بتوزيع سلعها ، أو تلبية احتياجاتها الإنتاجية، أو استئجارها لإنتاج بعض المكونات أو تنفيذ بعض مراحل عملية الإنتاج المطلوبة للمنتج النهائي، وبالتالي هي الأمر الذي يحد من اللجوء للاستيراد عن إنعاش الصادرات؛

– **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر**: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مهماً في تطوير وتوسيع القدرات الإنتاجية، وزيادة دخل الاقتصاد الوطني، وتوسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. فهو ذو أهمية استثنائية بالنسبة للبلدان التي تعاني اقتصاداتها من محدودية ونقص في مصادر التمويل من أجل التنمية، شريطة أن يقترن ذلك بمجموعة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمار، كما يساعد على النمو بشكل أسرع ومواكبة التقدم التكنولوجي والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعتمد فعاليته على مدى إغراء الحوافز الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن مدى جودة إدارة الأجهزة الإدارية المسؤولة عن تنسيق الاستثمار الهادف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي (أوعيل 2016، صفحة 73)؛

– **تفعيل دور القطاع الخاص وشراكته مع القطاع العام**: يلعب القطاع الخاص دورا لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يسعى في المقام الأول إلى جني الأرباح والحفاظ على الاستقرار ونتيجة لذلك، فإنها تبحث باستمرار عن استراتيجيات جديدة لزيادة الإنتاج بأقل تكلفة.

2.3.2. معوقات التنويع الاقتصادي

هناك عراقيل ومعوقات تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في بعض الدول خاصة ذات الاقتصاديات الأحادية، وبالتالي تعتبر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، ونذكر منها ما يلي: (Fraser, 2014, p 19)

- أدى عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول إلى قضية الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض لاستنزاف مبالغ طائلة من الأموال التي كان من الممكن استخدامها لدعم مبادرات ومشاريع التنويع الاقتصادي وعملية التنمية؛
- في بعض الدول، هناك نقص في الموارد الزراعية والمائية، مما أعاق محاولات زيادة مساهمة القطاع الزراعي في التنويع الاقتصادي؛
- الافتقار إلى الأساس التكنولوجي المحلي من جهة والتحديات المرتبطة بنقل وتوطين التكنولوجيا من جهة اخرى؛ غياب الموارد البشرية المحلية المدربة والكفؤة من جهة، والاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، لا سيما في ضوء الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وعدم وجود بيئة مناسبة وضمانات قانونية لهذا الاستثمار؛ تراجع سوق رأس المال في كثير من البلدان مما حد من دورها وقدراتها في تمويل مشاريع التنويع في القطاعين العام والخاص؛
- التعديلات الهيكلية الضعيفة التي حدثت في الدول المنتجة للنفط منذ السبعينيات هي المسؤولة عن فشل برامج التنويع الاقتصادي التي تم الإعلان عنها كهدف استراتيجي في هذه الدول؛
- تعاني غالبية اقتصادات النفط من عدد من الاختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات. بالإضافة إلى أوجه القصور التقليدية في الأسواق وعدم فعالية القطاع الخاص في تعزيز النمو ودفع التصنيع في الاقتصاديات الربعية (بوطلاعة وبن دييش، 2018، صفحة 309)
- ضعف توافر المعلومات عن مؤشرات التنويع مثل تصنيف العمالة وإنتاجيتها في القطاعات المختلفة وفرص التوظيف بالقطاعات غير النفطية؛
- التوظيف في القطاع العام، وكبر حجم القطاع العقاري في بعض الدولة النفطية كدول الخليج، وتوجه النظام المالي نحوها؛

- قلة نسبة الصادرات غير النفطية وتغليب القطاع التجاري للاستهلاك المحلي الممول نفطيا.

3. مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى التعاريف خاصة بالنمو الاقتصادي، والأهمية التي يحظى بها وإلى مؤشرات قياسه وعناصره وأنواعه وكذا طرق قياس النمو الاقتصادي ونماذجه.

1.3. مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي (بالانجليزية **Economic growth**) ارتفاع تدفق الانتاجية الاقتصادية في دولة معينة، من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد آثار التضخم الاقتصادي. ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمهم المالية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتهم، وزيادة طلبهم على الأيدي العاملة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم مما يؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات وبالتالي فإن زيادة الإنفاق من قبل الأفراد يقود إلى النمو الاقتصادي لمستويات أعلى.

يعد النمو الاقتصادي –إذ أخذ كنموذج– دالة للقوى العاملة، ورأس المال المادي، ورأس المال البشري، والتكنولوجيا وبعبارة أبسط فإن التوليفة المكونة من رأس المال، والمواد الخام، والزيادة في أعداد وجودة القوى العاملة، بالإضافة إلى الأدوات المتوفرة لديهم لاستخدامها والعمل بها، كلما ستؤدي إلى زيادة الانتاج الاقتصادي كما يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة الاستثمار في رأس المال وتطوير الإنتاج، والعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، من خلال تعزيز عمليات الانتاج، وطرح أفكار هادفة من خلال شأنها تغذية النمو ورفع مستوى الدخل. (حسام الدين، 2006، ص72)

2.3.أهمية النمو الاقتصادي

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيث أن ارتفاع مستوى الدخل. بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20-30 % ، وللنمو أهداف عديدة منها ما يأتي: (مدحت، 1998، ص41)

– **تقليل مستوى الفقر**: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكل سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على 14 دولة في التسعينات، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة 1.7% عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 1%.

– **إعادة تشكيل المجتمع**: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزع الدخل فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عاليا. قلّ مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل.

– **خلق فرص عمل**: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحدّ من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية.

– **دفع التقدم البشري**: ليس ماديا فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار فوائد هذا الانفاق في المستقبل.

– **تطوير الصحة والتعليم:** يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضا بارتفاع معدل الدخل، من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل. (Herman Daly; 2019, P14)

3.3.مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

يوجد مؤشرات عدة تدل على تعافي الاقتصاد ونموه، ومن أهمها:

– **ارتفاع عدد العمالة:** تعد أرقام البطالة والعمالة مؤشرا مهما للغاية في تحديد قوة الاقتصاد.

– **التضخم المستقر:** يشير ذلك إلى أن الاقتصاد يسير على الطريق الصحيح لتحقيق النمو الاقتصادي جيد، وذلك عندما يكون التضخم عند المستوى المرغوب فيه.

– **توجه معدلات الفائدة نحو الارتفاع:** ما يشير إلى نمو الاقتصاد ونشاطه الذي يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة لإبطاء وتيرة النمو قليلا.

– **نمو الأجور:** يعد مؤشرا جيدا على تعزيز الاقتصاد إذ أن القوة الشرائية مرتبطة مباشرة بدخل المستهلك.

– **ارتفاع مبيعات التجزئة:** زيادة الإنفاق تعني المزيد من الإنتاج، ويمكن استخدام تقرير مبيعات التجزئة للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي.

– **ارتفاع معدل الإنتاج الصناعي:** تعني الزيادة في الإنتاج الصناعي تقوية الاقتصاد مع ارتفاع الطلبات على السلع. (حسن عبد العزيز، 2003، ص12)

4.3.عناصر النمو الاقتصادي

توجد العديد من العناصر الذي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في: العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي.

أ –العمل: يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث يعتبر ذلك مصدراً لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي (عبد الحميد، 2002 ، صفحة273)

ب –رأس المال :هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.

ج –التقدم التقني :هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة، والتي تسمح بإنتاج اكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الاقتصادي. (مسعودي زكرياء و عزي خليفة، 2019، الصفحات 119-120)

5.3. أنواع النمو الاقتصادي

يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع رئيسية للنمو الاقتصادي هي: (عبد الباسط ولد عمري، 2016، الصفحات 6-7)

أ. **النمو التلقائي(الطبيعي)**: ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

- التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- سيادة النتاج السلعي، أي الانتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود؛
- تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.

ب.**النمو العابر**: ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع الى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

ج.**النمو المخطط**: يقصد به ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط.

6.3. طرق قياس النمو الاقتصادي

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي(بشيكر، 2017 ، الصفحات 22-23)

أ –الناتج الوطني :هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم، كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ولذلك تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب –الدخل الفردي :تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لد ولار واحد في بلد ما مثلاً ومقارنتها بالقدرة الشرائية بنفس المقدار (أي دولار واحد) ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً وفق أكبر قدرة شرائية.

7.3. نماذج النمو الاقتصادي

أ/ نموذج هارود–دومار Harrod Domar (1939–1945):

تم وضع هذا النموذج من الاقتصاديين **روي هارود ووافسي دومار**، انشغلا بدراسة معدلات النمو الاقتصادي، ومعرفة دور الاستثمارات في تحقيق نمو معدل الدخل الوطني، والاستنتاج الرئيس ي لهذا النموذج أن نمو الناتج المحلي يتناسب مع نصيب الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي.

– أهم افتراضات نموذج هارود ودومار:

- دالة الإنتاج هي دالة ذات معاملات ثابتة، أي للحصول على وحدة واحدة من الإنتاج لابد من استعمال قيمة من معامل رأس المال ومقدار من قيمة معامل اليد العاملة:

$$Y=F(K,L)=\min(AK,BL)$$

- الإستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني، أي أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت وبالتالي فان الميل الحدي للادخار يعتبر ثابتا أيضا؛
- ثبات المستوى العام للأسعار أي أن الدخل النقدي يساوي الدخل الحقيقي؛
- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار وأن إجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي إجمالي الاستثمار المحقق؛
- الافتراضات تعمل في ظل اقتصاد مغلق؛
- ثبات معامل رأس المال، أي أن النسبة بين رأس المال والدخل الوطني(رأس المال/الدخل الوطني)؛
- أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

صيغة النموذج هي:

$$G(Y)=(dY)/y=s/cor$$

Y: الدخل الوطني(النمو الاقتصادي للناتج)

S: الادخار الوطني

Cor: معامل رأس المال

من المعادلة السابقة يمكن ملاحظة ما يلي:

– أن كل من معدل الادخار الوطني ومعامل رأس المال هما اللذان يحددان معدل النمو في الناتج الوطني؛

– معدل النمو يتناسب طرديا مع الادخار وعكسيا مع معامل رأس المال، وهذا يعني أن المجتمعات إذا أرادت أن تنمي ناتجها الوطني عليها أن تدخر نسبة من ناتجها الوطني ومن ثم تستثمر هذا الادخار.

ب/ نموذج كالدور:

- **النموذج الأول:** (بوصاق عمار ، 2015، الصفحات 36-38)

يهتم كالدور في تحليله بالتفريق بين سلوك مجموعتين من الاعوان الاقتصاديين العمال الذين يحصلون على أجور (w) والرأسماليون المقاولون الذين يحصلون على الارباح (p) حيث الميل للادخار لكلا المجموعتين هو على التوالي (s_p وs_w).

حيث:

$(0 < s_w < s_p < 1)$

مع: $y=p+w$

Y: الدخل

$S=sw(s_p+s\ p/y$

ودالة الادخار :

$$s=\frac{s}{y}$$

التوازن الديناميكي حسب كالدور مرتبط بتلبية رغبة الربح، والربح مرتبط بمعدل النمو الذي ليس بالادخار والاستثمار وإنما بدالة التغير التكنولوجي بما أن نسبة الربح من الدخل الوطني (p/y) محصورة بين 0 (و) 1 أي: $p/y \in [0,1]$

هذا يعني من جهة

$$\frac{p}{y} > 0 \Rightarrow n > \frac{sw}{v}$$

من جهة أخرى

$$\frac{p}{y} < 1 \Rightarrow \quad n < \frac{sp}{v}$$

لقد كان شرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل حسب هارود ودوما هو: $n = \frac{s}{v}$

بينما يدقق كالدور في الفرق بين $\mathbf{s_w}$ و $\mathbf{s_p}$ حتى يحدد مجال الحصول على نمو متوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

رفض كالدور استعمال دالة الانتاج العادية، ويرى وجوب أن تحل محلها دالة التقدم التكنولوجي التي تعتمد على تراكم رأس المال حيث يرى أن النمو الحاصل في ا لإنتاج دالة في معدل رأس المال أي :

$$= h\left(\frac{1}{k}.\frac{dk}{dt}\right).\frac{dq1}{dtQ}$$

حيث Q مستوى الانتاج

الشكل رقم (1.1): نموذج كالدور

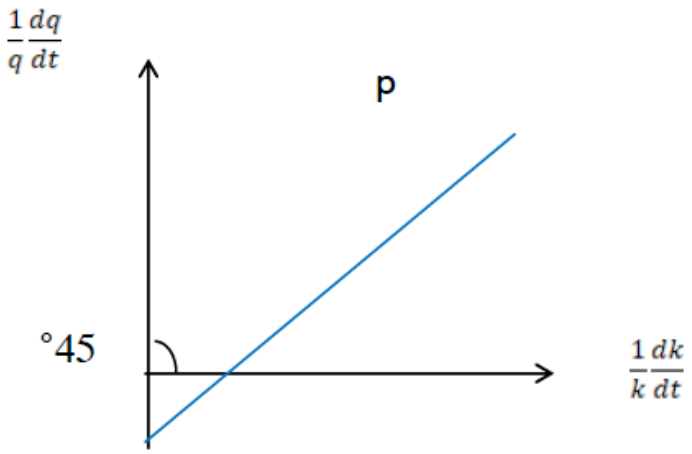

المصدر: عمار بوصاق، **تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي دراسة وصفية تحليلية خلال الفترة (1990-2013)** ، 2015، ص 38.

المستثمرون (p) على يسار النقطة الممثلة p أين يتجه الاقتصاد $\frac{1}{q}\cdot\frac{dq}{dt}=\frac{1}{k}\frac{dk}{dt}$ إلى النقطة الممثلة يدفعون باستثمار مداخيلهم بنسبة تزيد على مصاريف رأس المال بينما العكس على اليمين.

يمثل مستوى الاستثمار بحيث يضمن تساوي معدل نمو الانتاج ورأس المالp .

- **النموذج الثاني لكالدور**: (محمد الناصر حميداتو، 2014، صفحة 12)

انطلق كالدور في نموذجه الثاني المخصص لدراسة النمو الإقتصادي من نفس المدخل الديناميكي لهارود مع استخدام أدوات التحليل الكينزية، وبحث في العلاقة بين التقدم الفني وتراكم رأس المال.

أ/ الفرضيات :

- تحقيق التشغيل التام وضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات، واعتماد التقدم التكنولوجي على:
- معدل رأس المال؛
- الدخل يتكون من الأجور والأرباح والادخار يمثل الاستقطاعات من مكونات الدخل؛

- الجزء الخاص من الأرباح إجمالي الدخل هو دالة الاستثمار؛
- هذه الدالة تجعل من الاستثمار لأي فترة جزء من دالة التغير الناتج وجزء من دالة التغير في ربح رأس المال لنفس الفترة؛
- اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال والتقدم الفني الحادث.

ب/ النموذج في حالة زيادة السكان: (محمد الناصر حميداتو، 2014، صفحة 12)

حاول كالدور دراسة العلاقة بين نمو السكان ونمو الدخل انطلاقا من نظرية ماتس للسكان هو دالة بمعدل نمو الحاجات الأساسية للحياة وافتراض لكل معدل خصوبة (لا يمكن أن يتعدى المعدل النسبي للزيادة السكانية) حد أدنى بغض النظر عن مدى ارتفاع الدخل الحقيقي يرتفع معدل النمو السكاني باعتدال خلال فترة زمنية ثم يصل أقصاه.

ج/نموذج جوان روبنسون:

جوان **فايوليت روبنسون** 1903_1983، كان لنظرياتها أثر بالغ على الفكر الاقتصادي الغربي، كما كانت إحدى رائدات المدرسة البريطانية للاقتصاد الكينزي التي تتبع مبادئ عالم الاقتصاد البريطاني **جون مينارد كينز** وقد ساعدت روبنسون كينز في تطوير نظرياته، الأمر الذي أحدث ثورة في السياسة الاقتصادية، إبان فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، وكانت تعتقد، مثل كينز، أن ضغط الإنفاق الحكومي يمكن أن يمنع الكساد الاقتصادي والبطالة المنتشرة، وطورت روبنسون المفاهيم الكينيزية إلى القضايا طويلة المدى، مثل النمو الاقتصادي والتغير التقني.

كانت روبنسون تعتقد أن الأنظمة الرأسمالية لم تكن مستقرة، بسبب الصراع بين المشروعات التجارية والعمالة حول نصيب كل منهما في الدخل، واقترحت أن توضع سياسات الحكومة، بحيث تحدد توزيع الدخل بين كلا الطرفين.

أهم أفكار جوان روبنسون:

رغم أن جوان روبنسون تبدي تقديرها التام لأستاذها كينز إلا أنها لم تقبل النظرية العامة دون تحفظات، فهي تعتقد أن هناك عيبا في هذه النظرية، يتمثل في افتراض كينز لفعالية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله قوة احتكارات في النظام الرأسمالي.

وقد حاولت في كتابها المهم والشهير(تراكم رأس المال the accumulation of capital) الصادر عام1956، البحث عن تناقضات النظام الرأسمالي والكشف عن مواقع الضعف فيه مع إدخالها سيطرة الاحتكارات في صلب التحليل، لتوصي في النهاية بحلول إصلاحية، لا تختلف كثيرا عن حلول كينز.

وكانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل فيما يلي:

- إذا كان معدل التراكم أساسيا لتحديد معدل النمو واستيعاب منجزات التقدم التكنولوجي وبشكل مستمر، فما هو ذلك المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل الوطني على نحو يضمن استمرار النمو في الطلب الكلي وبشكل يجاري النمو في الانتاج ويحقق التوظف الكامل ؟ وكيف يضمن النظام لنفسه هذا التوزيع، وعبر أي الآليات يمكن تحقيق هذا؟

وقد انطلقت جوان روبنسون في نموذجها من الفروض التالية:

- أن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين، أولهما ينتج سلع وسائل الانتاج والثاني ينتج سلع استهلاكية؛
- ثبات الفن التكنولوجي، ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج؛
- أن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

ولكن يكفي أن نشير إلى أنه وطبقا لتحليل جوان روبنسون، تتمثل المشكلة الرئيسية للنظام الرأسمالي في غياب المنافسة الكاملة وتدهور معدلات الأجور الحقيقية وقصور الطاقة الشرائية للسكان، فمن خلال التحليل الموسع الذي أجرته في نموذجها عن العلاقات القائمة بين القطاع المنتج لسلع الاستهلاك، والقطاع المنتج لسلع

الاستثمار، توصلت الى أنه في حالة ثبات التقدم التكنولوجي وسيادة الاحتكار، فإن عملية إعادة ا لإنتاج الموسع، ومن ثم النمو الاقتصادي، تكون أمرا ممكنا من الناحية النظرية فقط على حساب تخفيض معدل الأجر الحقيقي، ولكن تخفيض معدل الأجر الحقيقي لا يلبث أن يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي، الذي يؤثر بدوره في عملية التراكم (أي إنتاج وسائل الإنتاج)،ومن هنا ينخفض معدل الربح، ويسود التشاؤم بين رجال الأعمال وتظهر البطالة وتلك هي، في رأي جوان روبنسون معضلة النظام الرأسمالي.

4. علاقة التنويع بالنمو الاقتصادي

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى إبراز علاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي.

1.4. دراسات حول علاقة النمو الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي

- دراسة **(Killian and Hady1988)** فإن التنويع من المتوقع أن يزيد في استقرار الاقتصاديات المحلية وتعزيز قدرتها على النمو، كما أنه حسب نموذج **(Romer1990)** الذي أدخل الأثر الايجابي لتنويع المدخلات، فإنه يمكن اعتبار التنويع عاملا مهما في تحسين كفاءة العوامل الإنتاجية النمو، كما أظهرت الدراسات التجريبية للعديد من الاقتصاديين على لعينات مختلفة من الدول :أن النمو أو إنتاجية العوامل ترتبط ايجابيا وليس سلبيا مع تنويع الاقتصاد.
- كما توصل (**Michael 1977**) و(**Moschos1989**) (**Feder 1983**) أيضا إلى أن تنويع الصادرات يؤثر ايجابيا على النمو، عن طريق التأثيرات الخارجية الايجابية على القطاعات غير التجارية، التي ترتبط بأنماط إدارية أكثر كفاءة وتقنيات إنتاج أحسن ، وبالتالي فان الدول متنوعة التصدير ستستفيد من التأثيرات الخارجية والحوافز لتكوين رأس المال، مما يؤدي إلى نمو أعلى.

- بينت دارسة (**Ali et al 1991**) أن التنويع يتضمن تغيير تشكيلة مزيج الصادرات للبلد، وهي استراتيجية تنموية تعتمد على توسيع قاعدة الصادرات، مع التركيز على المواد أو المنتجات ذات الاتجاه الايجابي للأسعار، وهو ما يؤدي حتما للنمو. (هواري أحلام و سيدي علي، 2019، صفحة 216)
- دراسة **(Lederman and Maloney 2003)** توصل الباحثان إلى أن تركيز ي الصادرات يكبح النمو الاقتصادي. (بللعما أسماء، صفحة 17)
- دراسة **(Wacziarg and I mbs 2003)** ركزت هذه الدراسة على تتبع مراحل التنويع من خلال تحليل اقتصادي قياسي كشف عن وجود علاقة من الشكل U مقلوب بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، توصلت الدراسة أيضا إلى أن البلدان المنخفضة الدخل لديها هيكل إنتاج متخصص جدا، ونقطة الانعطاف بين التخصص والتنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام1985، كما وجدت الدراسة أن البلدان في المرحلة الأولى من التنموية تهدف الى رفع مستوى المداخيل، وعند وصولها إلى مرحلة معينة من الدخل (حددتها الدراسة 7000-10000 دولار أمريكي) تميل مرة أخرى إلى إعادة تركيز الإنتاج ، غير أن ذلك يقصد به تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتجات المهيمن. (بللعما أسماء، صفحة 18)
- إن تنويع الصادرات لا يقتضي بالضرورة تصدير السلع المصنعة، كما ذكر **(Agosin 2006)** حيث يمكن تنويع الصادرات بتطوير السلع الأولية التي تتطور لصناعات قائمة على الموارد الطبيعية، حيث يمكن لبعض البلدان أن تستفيد من ميزة نسبية قوية في عدة قطاعات تتصل بالمواد الطبيعية ، مثل المعادن الثانوية والغابات، والمحاصيل الشجرية، والتي قد لا تكون بالضرورة "مرتبطة" ولكنها توفر فصا جيدة. ويشير **Sinnott ,Nash 2010 Torre (et de la)** إلى أن التغييرات التقنية في قطاع الصناعات التحولية ليست بالضرورة أكثر أهمية

من القطاعات الأولية، ومن شأن إنتاج بعض السلع الأساسية أن يكون مفيدا بنفس القدر بسبب الروابط مع المنتجات الأخرى (هواري أحلام و سيدي علي، 2019، صفحة 216).

- دراسة **(Chris papagegiou and Nikolask 2012)** توصلت هده الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين طفرات التنويع وتسارع النمو، وبشكل أكثر وضوحا ترتبط طفرات التنويع مع تسارع النمو اللاحق بشكل قوي، وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة (بللعما أسماء، صفحة 18).
- في الجهة المقابلة، نجد دراسة**(Leidermam et Maloney 2007)** التي بينت وجود علاقة سلبية بين تركيز الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهذا ما بين أن الإنتاج الصناعي يؤدي إلى عملية ديناميكية لتحسين الإنتاجية، كما أن التنويع يوفر للمنتجين معلومات أكثر ، لاسيما في الأسواق الخارجية، ويحسن قدرتهم على تنمية إمكانياتهم الخاصة.
- دراسة **(Bernardin Senadza,AbenaD.Oduro and Louis S. Hodey 2015)** ركزت هذه الدراسة حول العلاقة بين تنويع الصادرات و النمو الاقتصادي على عينة من 42 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، توصل الباحثون إلى أن تنويع الصادرات له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي.

2.4. عرض التجارب بعض الدول مع التنويع الاقتصادي

استطاعت بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية أن تنجح في تنويع اقتصاديا وتحقيق نمو مرتفعة على المدى الطويل، وفيما يلي بعض التجارب الناجحة في هذا المجال:

أ/ تجربة اندونيسيا : تمكنت اندونيسيا وبالاعتماد على عائدات النفط من تنويع مصادر الدخل لأخر، وتتمثل أهم الخطوات التي اتبعتها فيما يلي:

- ✓ استطاعت اندونيسيا وبفضل عائدات النفط منذ منتصف السبعينات أن تجمع بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية و الريفية، فقد لعبت الحكومة دورا مهما في استخدام عادات النفط في

تطوير موارد الغاز الطبيعي وتصديره، وكذلك في استخدام كمداخلات لإنتاج الأسمدة مما وتوزيعها بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية.

- ✓ تعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجمعة**(Inpres)** والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرقات.
- ✓ تحويل اندونيسيا بعدة تراجع عائدات النفط في منتصف الثمانينات وبعد توفر قاعدة زراعية قوية، من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، معتمدة في ذلك على سياسة تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.
- ✓ اتخذت اندونيسيا عدة إجراءات من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي،كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازنة مع انخفاض كبير في أسعار النفط.
- ✓ تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على السلع المستوردة بأسعار رخيصة، وكذلك تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المتعلقة بالتصدير (بوطلاعة محمد و بن دبيش نعيمة ، 2018، صفحة 304).

ب/ تجربة الماليزية : تتميز ماليزيا في إطار التنويع الاقتصادي بالتوجه نحو الإنتاج الصناعي، وذلك نظرا لموقعها الجغرافي الممتاز ولتوفرها على موارد طبيعية متنوعة والتي قامت بتوظيفها على النحو التالي:

- ✓ تمتلك ماليزيا موانئ في المياه العميقة، المطاط، القصدير، والمنتجات الغابية، والتي كانت قبل البترول من السلع الأساسية المصدرة.
- ✓ تمكنت ماليزيا من خلال تصدير الموارد الطبيعية الغنية بها من تحقيق معدل ادخار مرتفع ومستقر نسبيا مما ساعدها على الاستثمار بشدة في استغلال الأراضي، وبرامج التشجير لتطوير وعصرنة إنتاج المطاط وزيت النخيل، كما استثمرت أيضا في التكنولوجيا والبنية التحتية بما في ذلك الطاقة، الاتصالات والنقل.

- ✓ بدأت ماليزيا في بداية السبعينات على تشجيع التصدير بشكل مكثف على أساس الإنتاج الرخيص وخفض تكاليفها، من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكليف العمالة وإدارة العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين.
- ✓ حولت ماليزيا سياستها مع منتصف الثمانينات نحو المنتجات الأكثر تكنولوجية ونحو تحسين مهاراتها، فقد حررت استقطاب اليد العملة المؤهلة، وزادت بشكل ملحوظ في عدد طلاب الجامعات التكنولوجية، بالإضافة إلى إقامتها لعلاقات مع الجامعات الأسترالية والكندية، وإطلاقها لبرامج تنمية المهارات الممولة من طرف فدرالية المنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا.
- ✓ اختارت ماليزيا تدريجيا نظام تجارة أكثر انفتاحا، وقد خفضت سعر الصرف الحقيقي للحفاظ على الحوافز.
- ✓ استمرار ماليزيا في الاستثمار ودعم على نحو يستهدف مختلف التدابير بما في ذلك إنشاء مناطق حرة، آليات تمويل الصادرات، المساعدة على البحث، تطوير المنتجات وحملات التسويق التي تستهدف خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية. (بوطلاعة محمد و بن دبيش نعيمة ، 2018، الصفحات 305-306)

ج –المكسيك :بينت تجربة المكسيك أيضا أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة، وهو ما ساعدها على الانضمام الى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وعلى غرار ماليزيا عكفت المكسيك على انشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير أجور جذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال، تم توفير عدة حوافز لتسهيل (نفاذ الشركات الى الأسواق).

إن أغلب صادرات المكسيك تتمثل في السلع المصنعة% 83 ، والمواد الغذائية بنسبة 8% أما المحروقات لا تمثل سوى .5% كان ترتيبها في تقرير التنافسية 51 من 137 دولة، تأخرت في رتبة مؤشر المؤسسات 132 ، وكفاءة سوق العمل 105 وتقدمت في مؤشر حجم السوق . 11 قدر الناتج المحلي الإجمالي ب 1015874 : مليون دولار، وحصة الفرد منه 8.554 دولار، بنسبة نمو1.93 . (هواري أحلام و سيدي علي، 2019، صفحة 225)

5. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية

تعتبر الدراسات والبحوث السابقة الموجه الصحيح والمدروس للبحث العلمي، وعليه فقد اطلعنا على العديد من تلك الدراسات ذات العلاقة بالموضوع والتي تناولت متغيري الدراسة منفصلين أو معا، سنتناول جملة من هاته الدراسات المتنوعة العربية منها والأجنبية.

1.5. الدراسات السابقة

1.1.5. الدراسات العربية

⟸ **دراسة بن عبد العزيز سمير وطاهري العيد، (2023)**: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وكذا الاستعانة بمؤشر هيرفندال هيرشمان لحساب التنويع الاقتصادي ثم محاولة بناء نموذج قياسي لأثر القطاعات الارتكازية على النّاتج المحلي الإجمالي، لدراسة الظاهرة، تم التوصل إلى ضعف درجة مج لاعتماد على بر حيث تم تشكيل نموذج انحدار خطي متعدد التنويع الاقتصادي رغم محاولات الدولة لتحقيق ذلك، وأن هناك أثر موجب ومعنوي بين النّاتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للقطاع الزارعي والصناعي والتجاري، في حين كان الأثر سالبا مع قطاع الخدمات.

⟸ **دراسة بوعلام العربي وجمال هاشم، (2022)**: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، عن طريق الاعتماد على مؤشر تركّز الصادرات والذي يعرف بمؤشر هيرفندال – هيرشمان ، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وقد أظهرت نتائج اختبار سببية جرانجر أن ثمة علاقة سببية في اتجاه واحد بين متغير الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص إلى مؤشر(HHI)، وتمتد علاقة أخرى في اتجاه

واحد بين أسعار النفط إلى مؤشر(HHI)، ولا يوجد بين بقية المتغيرات علاقة سببية، ومما توصلت إليه الدراسة أنّ الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز، وأن التنويع لم يسفر عن النتيجة المرجوة رغم الجهود المستمرة التي تبذلها الجزائر لتنويع اقتصادها.

⇐ **دراسة قرجيج وزايري، (2017)** : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الراهنة ،الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية.

وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة الممتدة من 1980-2015، وهذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، حيث أن الاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، % 41 الزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

⇐ **دراسة بوصالح (2018-2017)**: هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة التي تربط بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته في مجموعة من الدول النفطية، وبعد حصر مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية التي عالجت الموضوع متضمنة أسباب اخفاق التنويع الاقتصادي وأهم السياسات الممكنة لتعزيزه والحصول على نتائج التحليل القطاعي الذي أثبت أن قطاع الموارد الطبيعية ممثلا بالقطاع النفطي لايزال المصدر الأساسي لإيرادات المالية العامة بما لا بينت نتائج الدراسة القياسية التي تضمنت 14 دولة مصدرة للنفط خلال الفترة – 1995

-2015 باستخدام نموذج الأثار الثابتة، أن درجة التركيز الاقتصادي في هذه الدول تعزى بصفة كبيرة إلى طبيعة الاطار المؤسساتي الذي يثبط كل السبل الممكنة لتحقيق التنويع الاقتصادي، وأن الاعتماد على الموارد الطبيعية وعلى وجه التحديد "النفط" يشكل أقوى عالج أمام هذا الهدف الاقتصادي.

⟸ **دراسة جلول، (2018-2019)**: هدفت الدراسة إلى إبراز اهمية التنويع الاقتصادي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة وهي الجزائر الامارات والسعودية للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016، وقد أثبتت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين المتغيرات المدروسة المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل، حيث أن الاهتمام بتنويع القاعدة الإنتاجية بين القطاعات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى ان الإمارات التي اعتمدت تلك الاستراتيجية على نحو متقدم عن باقي البلدان الأخرى قد شهدت تحسنا في مستويات الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، في الوقت الذي تم فيه التقليل من الاعتماد على النفط في الموازنة العامة الى مستويات دنيا، وهو ما يجعل التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية مسألة ذات اولوية بهدف تحسين مستويات النمو الاقتصادي.

⟸ **دراسة (عبد الله و حفيظ، 2022)**: هدفت الدراسة للتعرف على أهم العوامل التي من شأنها تدخل في تحديد درجة التنويع الاقتصادي، في 09 دول عربية بالاعتماد على المنهج التجريبي، وذلك من خلال استخدام نموذج البيانات المقطعية (البائل)، حيث تم عرض لأهم الدراسات التي تطرقت لنفس الموضوع إلى جانب استعراض لبعض التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي والاستفادة منها محليا وعربيا . كما أثبتت نتائج الدراسة القياسية أن المتغيرين (تكوين) رأس المال الثابت وسعر الصرف من أهم محددات التنويع الاقتصادي في دول محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019، على عكس المتغيرات (نصيب الفرد من الناتج المحلي والانفتاح التجاري، التي لم تكن عاملا محددا للتنويع الاقتصادي.

2.1.5. الدراسات الأجنبية

⟸ **دراسة Udowna & Essang Esu (2015):** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي بنيجيريا خلال الفترة (1980-2011)، حيث حاول الباحثان معرفة إلى أي مدى يمكن أن تستفيد نيجيريا من تنويع الاقتصاد؟ وقد استخدم الباحثان في ذلك معتمدان على المنهج التجريبي باستخدام مجموعة من المتغيرات وهي إجمالي الناتج المحلي الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، الصادرات غير النفطية والتضخم وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتشير النتيجة إلى حقيقة أن نيجيريا يمكنها الاستفادة. إمكاناتها التجارية غير المستغلة إلى حد كبير لتحقيق مكاسب مستدامة، سواء على المدى القصير أو الطويل، كما أظهرت النتائج عدم الاستفادة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من أن الانفتاح على الفرص الاستثمارية يقود الاقتصاد إلى تكوين قاعدة تكنولوجية مع قاعدة صناعية ثقيلة، لهذا ينبغي إنشاء بيئة لتشجيع الاستثمار المستدام، كما أوضح الباحثان أن نيجيريا تقدمت في تطوير العمل والقطاع الزراعي الذي أصبح يحرك النشاط الاقتصادي في الآونة الأخيرة.

⟸ **دراسة Ouassaf & Guendouz, (2020):** جاءت هذه الدراسة بعنوان التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ظل الرؤية الاستراتيجية 2030، وكان الهدف منها دراسة عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تؤثر على التنويع الاقتصادي في المملكة، ودراسة الاستراتيجيات المتعلقة باقتصادها وتحليلها، وكذلك تحديد مستوى النجاح الذي تم تحقيقه بعيدا عن تصدير النفط، كما هدفت الدراسة التجريبية لتحليل تنويع السعودي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد للفترة (1991-2016)، وأظهرت النتائج وجود علاقة مباشرة بين الاقتصاد ومؤشر التنويع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ونسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والنسبة المئوية لمساهمة الإيرادات الحكومية غير النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات

الحكومية، ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، تشير إلى وجود علاقة سلبية مع التنويع الاقتصادي، ويعتقد الباحثان كذلك أن النتائج يمكن أن توفر مقياسا يمكن لصانعي السياسات استخدامه لوضع الاستراتيجيات اللازمة لقياس التنوع الاقتصادي المستهدف باعتباره أحد أعمدة رؤية 2030.

⟸ **دراسة Grie & raoula (2023)**: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة الضوء اتجاه الجزائر إلى اعتماد الاستشراف الاقتصادي كخيار استراتيجي من أجل بناء منظومة اقتصادية أساسها التنويع الاقتصادي تسمح بتحقيق التنويع في الناتج المحلي الإجمالي ولهذا تم اعتماد المنهج التحليلي والمنهج الاستشراقي بغية استشراف مؤشر التنويع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2020-2030). وأكدت الدراسة وجود علاقة متوازنة طويلة المدى بين مؤشر التنويع في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في تنويعها، كما توصلت الدراسة الاستشرافية إلى بناء سيناريوهين، الأول استكشافي تشاؤمي والآخر استباقي تفاؤلي، تم من خلاله وضع استراتيجية مستقبلية لتحقيق التنويع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

2.5. تميز الدراسة الحالية

من خلال تتبعنا لهذه الدراسات السابقة نجد أنها تتفق مع دراستنا في كثير مما تم تناوله وتشخيصه سواء عن ماهية التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، كذلك من حيث دراسة التغيرات التي عرفتها النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي على اقتصادات الدول النفطية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، وكيف واجهت هذه الدول الصدمات الناجمة عن تغيرات أسعار البترول، فيما تختلف الدراسات السابقة من هذه الدراسة في كون أن أغلب هذه الدراسات، ورغم حداثتها، اقتصرت على تقييم بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي دون التفصيل فيا أي اختلفت مع دراستنا من ناحية البحث في موضوع البحث في النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي بشكل مفصل، وهذا ما نلمسه من خلال دراستنا التحليلية والإحصائية متعددة الأبعاد، متمثلة في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)، لدراسة الارتباط بين مؤشرات التنويع الاقتصادي، ودراسة قياسية باستخدام نماذج

البائل الساكنة والديناميكية لإعطاء صورة قياسية تتمثل في دراسة مقارنة مع تحديد الأثر المتبادل بين متغيرات الدراسة خلال الفترة المنتقاة.

6. خلاصة الفصل

إن التنمية عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة تنظيم وتوجيه الاقتصاد المحلي والنظام الاجتماعي، بالإضافة إلى هدف نبيل يتمثل في تحسين الدخول والنواتج، وعليه ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية المهتمة بقضية التنمية الاقتصادية، كما تلعب استراتيجيات التنويع الاقتصادي دورا محورا في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الريعية، من خلال توجيه اقتصادياتها نحو قطاعات وأسواق متنوعة ومولدة للدخل ومؤدية إلى زيادة القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، مع تحسين في مستوى وفعالية مؤشرات التنافسية الاقتصادية، وتحريرها من التبعية الاقتصادية للموارد الريعية، ولكن هذه العملية مشروطة بمدى نجاعة وفعالية استخدامها لمختلف الموارد المتاحة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود.

حيث تطرقنا من خلال الجزء النظري إلى مفاهيم حول التنويع الاقتصادي والنمو، كما حاولنا لإظهار العلاقة التأثيرية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، كما تطرقنا إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر سنحاول في هذا في الفصل إظهار واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، ثم إعطاء صورة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال فترة 2010 – 2022 من خلال فترة نظرية الاقتصاد القياسي وسنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي في الجزائر بالاعتماد على برنامج **EVIEWS**.

2. واقع الاقتصاد الجزائري

1.2. عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001– 2019

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019 خمس برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2004 – 2001 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2009 – 2005، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010– 2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة2015 – 2019، وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016–2030، رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية.

1.1.2.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة ما بين 2001–2004

خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار جزائري .متمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحت، وقد تمحورت هذه الأخيرة حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد

البشرية(.المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2001 ، صفحة122) ، حيث جاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف ترجمتها الوثيقة الرسمية

الصادرة عن رئاسة الحكومة والتي حددت أهدافا كيفية لا تترجم إلا باعتماد أهداف أخرى عملية، حيث تنصب الأهداف الكيفية حول: (بوداوية محمد، 2009 ، صفحة 198).

– تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان؛

– محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

– خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛

– دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

هذه الأهداف الكيفية تترجم بأهداف عملية من خلال:

– إعادة تحفيز الطلب لاحتواء آثار السياسات الانكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو؛

– دعم النشاطات الخالقة للقيمة المضافة والشغل وهذا ما لا يتحقق إلا عبر ترقية الاستغلال الفلاحي والمؤسسة المنتجة لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها؛

– إعادة تأهيل الهياكل القاعدية، لاسيما تلك التي تسمح بإعادة إطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية.

2.1.2.برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009 – 2005

بعد نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبقته الجزائر خلال الفترة 2001-**2004 "**لم تتوقف هذه الأخيرة عن مواصلة التنمية ودعم النمو الاقتصادي، حيث شهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد رصد له مبلغ مالي يفوق 150 مليار دولار أمريكي .حيث سار على نفس

منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك باستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج مع التركيز على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم مختلف القطاعات من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وقطاع الصناعة، بالإضافة إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

3.1.2.برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014:

يندرج المخطط الخماسي (2010-2014) ضمن ديناميكية إعمار الاقتصاد الوطني التي انطلقت قبل 10سنوات، وكاستمرارية للمخططات السابقة خصوصا مع الأوضاع المالية المريحة نتيجة ارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 80 مليار دولار للبرميل وما رافقها من تسجيل احتياطات صرف تجاوزت 162 مليار دولار وفائض في التمويل تجاوز 345 مليار دج، هذا ما أدى إلى اعتماد أكبر برنامج إنفاقي شهدته الجزائر على الإطلاق تجاوز معه المخصص الأولي عتبة 21234 مليار دج(حوالي 28 مليار دولار) وذلك لتغطية شقين رئيسيين: (ميهوب مسعود، 2017 ، صفحة163).

- تخصيص 9700 – مليار دج (حوالي 130 مليار دولار)لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ضمن المخطط السابق خصوصا تلك المتعلقة بقطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، ونشير في هذا الصدد إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو استهلك ما يقارب 17500 مليار دج عند نهاية الفترة من بينها مشاريع لازالت قيد الإنجاز.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 – مليار دج(حوالي 156 مليار دولار).

4.1.2.برنامج المخطط الخماسي خلال الفترة 2015-2019:

اعتمدت الجزائر خلال عام 2016 نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهو عبارة عن خيار لرؤية طويلة المدى، بهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة لهذا التحول خلال العقد المقبل، حيث منحت الحكومة مسألة التنمية المحلية درجة الأولوية المستعجلة طبقا لتعليمات رئيس الجمهورية المصرح بها أثناء مجلس الوزراء المصغر المنعقد

في شهر جانفي 2015 والذي استهدف مناطق الهضاب العليا والجنوب كما هو مبرمج في المخطط الخماسي 2015-2019. إن التعليمات الموجهة للولاة تستهدف الضرورة المستعجلة لنفخ نفس جديد في عملية التنمية بتبني منهجية استثمار منتج أكثر استدامة وإدارة أرشد للنفقات، دون المساس بالمكتسبات الاجتماعية (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2015 ، صفحة 12).

3. تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012-2022

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

الشكل (1.3) يمثل منحنى بياني يوضح تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

الشكل (1.3): منحنى بياني يوضح تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات EVIEWS.10

نلاحظ من خلال الشكل البياني وبالاعتماد على بيانات من سنة 2012-2019 ارتفاع معدل النمو طيلة 8 سنوات ثم انخفاض مفاجئ سنة 2020 وهذا راجع لتقلبات النفط ثم يرتفع إلى أكبر قيمة سنة 2021 ليواصل معدل النمو الاقتصادي إلى غاية 2022.

ثانيا: سعر الصرف

الشكل (2.3): يمثل منحنى بياني يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

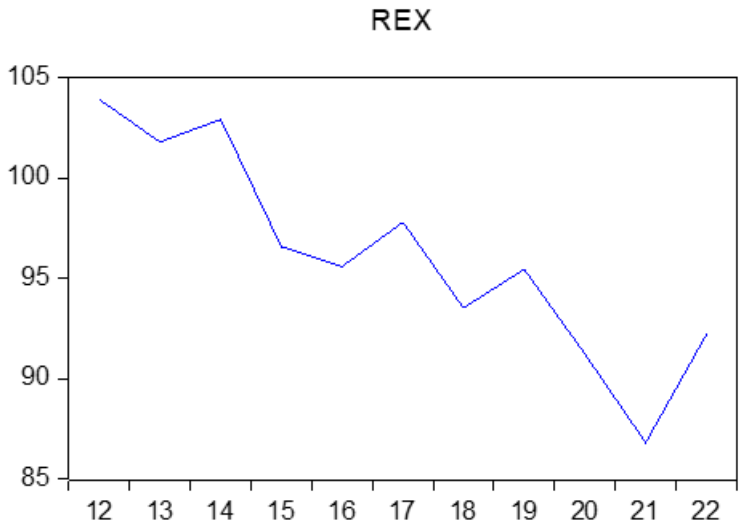

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات EVIEWS.10

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن معدل سعر الصرف كان مرتفعا خلال سنتي 2012-2014 ثم عرف تذبذبا في الإنخفاض من الفترة 2014 إلى غاية 2021 حتى وصل إلى أدنى مستوياته وهذا راجع لانخفاض سعر النفط ثم بدأ في الارتفاع في سنة 2021 إلى غاية سنة 2022.

ثالثا: معدل التضخم

الشكل (3.3) يمثل منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

الشكل (3.3): منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

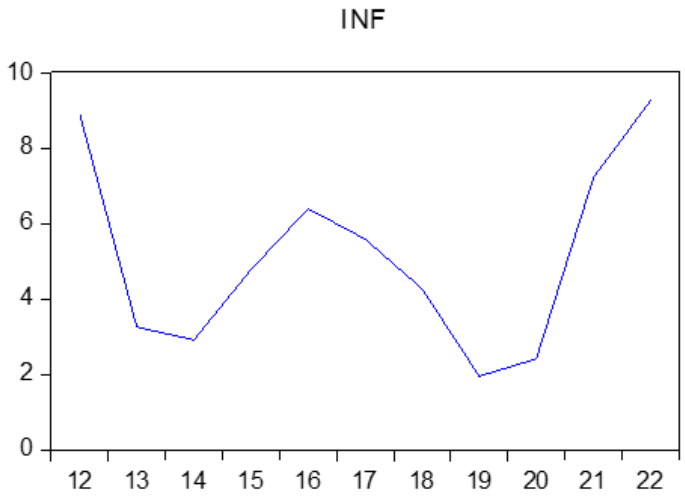

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات EVIEWS.10

يلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن معدل التضخم عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة، حيث سجلت انخفاض في السنة 2014 مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع لتطبيق سياسة نقدية صارمة حيث أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي2013 أداة جديدة لسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5% بهدف امتصاص أكثر لسيولة المستقرة في المصارف. (تقرير بنك الجزائر و http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/AP، 2010، صفحة 10)، ثم في سنة 2020 بدأ معدل التضخم في الارتفاع إلى غاية ليصل إلى أعلى مستوى.

4.تقديم نموذج الدراسة

1.4. الطريقة والأدوات

1.1.4.المنهج:استخدمنا في هذا البحث الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يصف لنا متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية لانجل جرانجر وذلك بإتباع الطريقة التالية:

يتضمن التحليل أربع خطوات أساسية تتمثل في اختبار استقرارية المتغيرات وتحديد درجة التكامل، واختبار العلاقة السببية بين المتغيرات، وتقدير نموذج الانحدار البسيط، وأخيرا اختبار مدى سلامة النموذج المقدّر.

2.1.4.تحديد متغيرات الدراسة: لأغراض هذه الدراسة استخدمنا نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين مؤشر التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

– الناتج الخام GDP: يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "إجمالي قيمة لسلع والخدمات المنتجة، والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة (زمنية معينة (ثلاثة أشهر أو سنة". (IMF & (https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/, 2020

يعتبر احتساب الناتج المحلي الإجمالي مهما لأنها ببساطة يوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد في أي دولة، حيث تشير الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى أن اقتصاد الدولة قوي وقادر على التوسع وخلق المزيد من فرص العمل مما يعني انخفاض مستويات البطالة، وزيادة فرص العمل، بالتالي زيادة الدخل المتوفر في متناول السكان، يقاس الناتج المحلي الإجمالي بعملة الدولة المعنية، وعندما يتم مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من دولة، يتم تحويل قيمة ناتج كل دولة إلى القيمة المساوية لها بعملة موحدة لتسهيل عملية المقارنة الاقتصادية.

– **سعر الصرف REX**: يعرف على أنه: "عدد الوحدات من عملة معينة التي يستلزم التخلي عنها من أجل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ". (الطائي ، 1999)

وتتغير أسعار الصرف باستمرار مع كل تغير يشهده العرض والطلب على العملات المعنية، ويمكن أن تتغير أسعار الصرف عدة مرات في اليوم الواحد.

- **معدل التضخم INF**: يعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين. (رانيا الشيخ طه، 2021، صفحة 05)

تعكس ظاهرة التضخم بشكل عام اختلالا أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد، بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود (عرض النقد) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات، كما قد يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة.

– قطاع الصناعة: تعرف الصناعة على أنها: "الصناعة هي مجموعة كيانات اقتصادية تعمل لإنتاج أو تقدمي خدمات متماثلة " (محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2007، صفحة 23)

وتعد الصناعة أساس الاقتصاد لكل بلدان العامل، فهي عملية معقدة، تؤدي إلى تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وفي الوقت ذاته تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع، تؤدي الصناعة دورا أساسيا في النمو الاقتصادي من خلال نمو القطاعات الاقتصادية المتنوعة والمختلفة، حيث أنها تعمل على تحقيق التشابك الاقتصادي بين الأنشطة من جهة، وربط القطاعات الصناعية ببعضها البعض من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء هياكل صناعية متنوعة.

قطاع الفلاحة: يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا رئيسيا وعمودا أساسيا والعصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم بسبب مساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي.

تحظى الزراعة بأهمية كبيرة في مساهمتها في الناتج المحلي غير الصافي وفي توفير فرص العمل فإن الزراعة قطاع هام من ناحية التطور الاقتصادي والاجتماعي وخصوصا إنها تعتبر قطاعاً فاعلاً عملياً لدى الدول النامية لتخفيف حدة الفقر ولتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

– قطاع المحروقات:

يتعلق قطاع المحروقات بكل الأنشطة المتعلقة باكتشاف واستخراج واستغلال وتسويق الثروة النفطية بما فيها الغاز الطبيعي أيضا وعرف الاقتصادي "عبد اللطيف بن أشنهو" في كتابه التخطيط والتنمية الإطار العام لقطاع المحروقات وجعل نشاطاته متمثلة في:

- التنقيب عن المحروقات وجعل الآبار البترولية.
- إنتاج ونقل المحروقات الخام.
- التمويل الأولي للمحروقات من أشغال التمييع والتكرير.
- التحويل اللاحق لإنتاج مواد أولية ألياف وأسمدة.
- إنتاج الكهرباء.
- توزيع المحرقات ومشتقاتها في الأسواق الخارجية.
- توزيع الكهرباء والغاز ومشتقات البترول في السوق الداخلية.

ويمكن تعريف قطاع المحروقات بأنه كل النشاطات المتعلقة خاصة بأنشطة النفط والغاز الطبيعي على الأرجح. (العيد رزق الله و إبراهيم بورنان، 2018، صفحة 150)

3.1.4.مصادر المتغيرات: لقد تم الاعتماد على بيانات المتغيرات من البنك الدولي و CNUCED.

4.1.4.صياغة النموذج العام للدراسة:

بعد تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع، فإن النموذج المستخدم يكون كما يلي:

$$PIB= F(ID)\ldots\ldots(1)$$

حيث:

PIBt : مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

ID : مؤشر التنوع الاقتصادي

بإدخال اللوغاريتم إلى طرف المعادلة(1) حتى تصبح كل متغيرات النموذج متجانسة من حيث التركيبة نحصل على المعادلة الجديدة التالية :

$$PIB_t= a_0(ID)^{\alpha 1}\ \ldots\ldots(2)$$

بإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة (2) نحصل على:

$$Log(PIB)=a_0+\alpha_1\, Log(ID_t)_t+\mathcal{L}_t\ldots\ldots(3)$$

حيث : $\mathcal{L}_t$ بواقي الدالة.

إن صياغة النماذج على شكل لوغاريتم تساعد على تجنب مشكلة عدم التجانس بين مكونات النموذج 1 إضافة إلى أنه يقضي على مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. ويمثل النموذج الإحصائي المستخدم لاختبار العلاقة السببية تاثير تمويل المؤسسات الخاصة وربحية هذا التمويل بالاعتماد على سببية غرانجر في إطار نموذج الانحدار الذاتي VAR على المعادلتين التاليتين:

$$\text{LOGID}CM_t = \beta_0 + \sum^m \beta_k\ \text{LOGID}CM_{t-k} + \sum^n \alpha_e\text{LOGPIB}_{t-1} + \mu_t \ldots (2)$$

$$\text{LOGPIB}_t = \delta_0 + \sum^m \delta_k \text{LOGPIB}_{t-k} + \sum^n \partial_e \text{LOGID}CM_{t-1} + u_t \ldots (3)$$

حيث ،، ، ، هي مقدرات النموذج ، t الزمن، و، ، مثل حدود الخطأ وهما غير مرتبطين خطيا، حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \_e = \partial_e = 0$$

$$H_1: \_e \text{ G } 0 \; et \; \partial_e \text{ G } 0$$

نرفض الفرضية الصفرية في المعادلة (02) يعني وجود علاقة سببية من PIB إلى ID، ورفض الفرضية الصفرية في المعادلة (03) يعني وجود علاقة سببية من ID إلى PIB، وفي حالة رفض الفرضية الصفرية في المعادلتين يعني ذلك وجود علاقة سببية في الاتجاهين، أمَّا في حالة عدم رفض الفرضية الصفرية فيعني ذلك عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

5. النتائج ومناقشتها

1.5. تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة

من أجل دراسة بين تأثير مؤشر التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وبناء على المعطيات المتوفرة خلال الفترة 2000-2022، تمّ رسم الشكل رقم (**1.5**)

الشكل (1.5): العلاقة بين مؤشر التنوع الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي

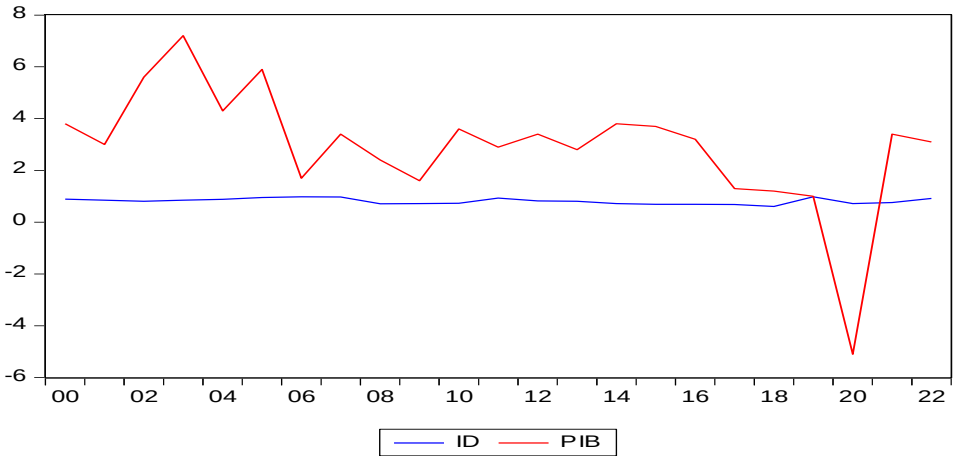

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews09

اتضح من الشكل إن مؤشر التنوع الاقتصادي أصبح له علاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي مما يشير إلى التأثير الايجابي ل ID على PIB وهذا ما سوف نستند عليه في الدراسة التطبيقية.

2.5.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع وفيليب بيرون. وبالاستعانة ببرنامج Eviews 08 قمنا بإجراء الاختبارين على السلسلتين، والنتائج موضحة في الجدول رقم (1.5).

جدول رقم (1.5): نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

		اختبار ديكي فولر الموسع ADF			اختبار فيليب بيرون PP		
		جدر وحدوي	قاطع	قاطع ومتجه	جدر وحدوي	قاطع	قاطع ومتجه
الفرق من المستوى	ID	0.5599	0.075	0.028	0.625	0.075	0.028
	PIB	0.027	0.012	0.027	0.029	0.013	0.029
		اختبار ديكي فولر الموسع ADF			اختبار فيليب بيرون PP		

		جدر وحدوي	قاطع	قاطع ومتجه	جدر وحدوي	قاطع	قاطع ومتجه
الفرق من المستوى	ID	0.5599	0.075	0.028	0.625	0.075	0.028
	PIB	0.027	0.012	0.027	0.029	0.013	0.029

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1.5) أن مؤشر التنوع الاقتصادي مستقر في المستوى لأن احتماليات القبول في الثلاث مستويات prob>0.05، المتغير المستقل PIB مستقر في المستوى لأن احتماليات القبول في الثلاث مستويات .prob>0.05

3.5.العلاقة السببية بين مؤشر التنوع والنمو الاقتصادي: سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك بإجراء اختبار السببية ل Granger causalité & Block Exogeneity Wald test وكانت نتائج التقدير كما يبينه الجدول رقم (2.5) نتائج اختبار السببية لغرانجر بيّنت وجود علاقة سببية موجبة في اتجاه واحد بين الارباح مؤشر التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي لأن الاحتمالية .prob<0.05

جدول رقم (2.5): اختبار السببية لانجل جزانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/06/24 Time: 19:05

Sample: 2000 2022

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause ID	21	0.56590	0.5788
ID does not Granger Cause PIB		3.97973	0.0395

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews09

4.5.تقدير الانحدار البسيط:

جدول رقم (3.5): نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط باستخدام المربعات الصغرى

Dependent Variable: ID

Method: Least Squares

Date: 06/06/24 Time: 19:16

Sample: 2000 2022

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	0.012722	0.010176	1.250178	0.2250
C	0.774570	0.037548	20.62862	0.0000

R-squared	0.069270	Mean dependent var	0.811739
Adjusted R-squared	0.024950	S.D. dependent var	0.111382
S.E. of regression	0.109984	Akaike info criterion	-1.494029
Sum squared resid	0.254024	Schwarz criterion	-1.395290
Log likelihood	19.18133	Hannan-Quinn criter.	-1.469196
F-statistic	1.562945	Durbin-Watson stat	1.418655
Prob(F-statistic)	0.224987		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

من خلال نتائج تقدير النموذج في الجدول (3.5):

$$\widehat{PIB} = -1.49 + 5.44ID$$

$$prob_{\hat{\beta}}: \quad (0,146) \quad (0,0057)$$

$$R^2 = 0,7463 \qquad \bar{R}^2 = 0,7041$$

$$n = 23 \qquad Fc = 1.56 \quad prob_F = 0,22$$

_ معالمة الحد الثابت جاءت غير معنوية إحصائيا لأن الإحتمال المرافقة لها أكبر من 0.05، مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

_ معالمة التمويل جاءت معنوية إحصائيا لأن الإحتمال المرافقة لها أصغر من 0.05، مما يقودنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة لها معنوية إحصائية .

_ النموذج ككل له معنوية كلية من خلال إحصائية فيشر فالإحتمال المرافق لها أصغر من 0.05، في هذه الحالة نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج له معنوية كلية .

5.5.اختبار سلامة النموذج: سنحاول في هذا الجزء إجراء مجموعة من الاختبارات لاختبار مدى سلامة النموذج المقدّر من خلال:

1.5.5.اختبار ارتباط البواقي: يمكن اختبار ارتباط الأخطاء بطريقة الاختبار الجزئي correlogram كما يوضحه البيان التالي من خلال نتائج الجدول رقم (4.5)، توضح دالة ارتباط البواقي لنموذج الانحدار الذاتي على غياب ارتباط الأخطاء نظرا لان قيم الاحتمالات P-value اكبر من 0.05، وهذه النتيجة تؤكد على قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

جدول رقم (4.5): اختبار ارتباط البواقي

Date: 02/06/24 Time: 15:04

Sample: 2000 2022

Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. *| .	. *| .	1	-0.090	-0.090	0.0933	0.760
. *| .	. *| .	2	-0.177	-0.186	0.5097	0.775
. *| .	. *| .	3	-0.112	-0.154	0.7095	0.871
. ***| .	.****| .	4	0.446	0.546	4.6841	0.321
. |** .	. | .	5	0.224	0.002	6.0213	0.304
. |* .	. *| .	6	-0.123	-0.136	6.6270	0.357
. | .	. *| .	7	-0.022	-0.167	6.6670	0.464

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

2.5.5.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يقتصر اختبار التوزيع الطبيعي على دراسة معامل التناظر ومعامل التفلطح بالإضافة إلى احتمالية JARQUE-BERA والنتائج ملخصة في الشكل رقم (2.5):

الشكل(2.5): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

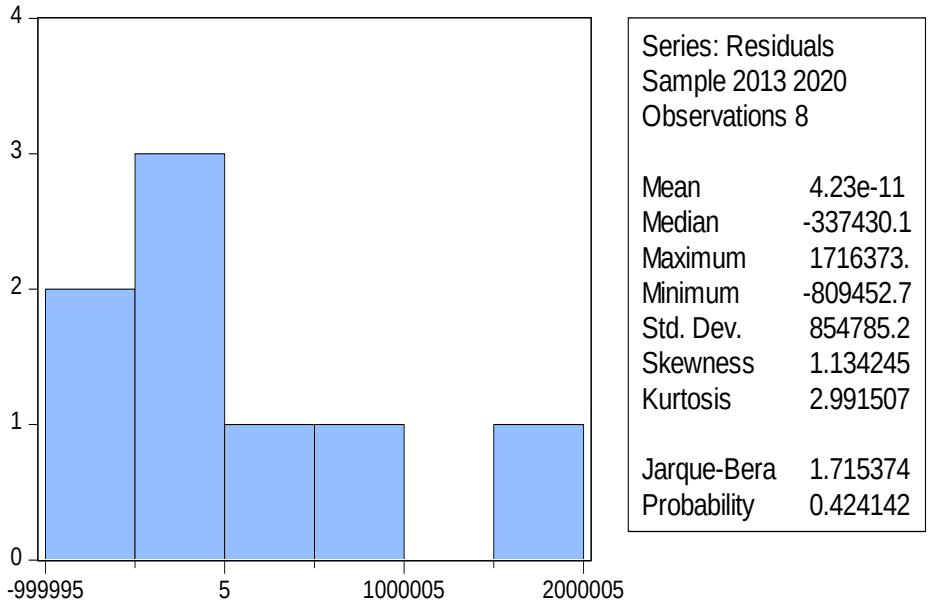

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

من خلال هذا الاختبار يتبين أن احتمالية jarque-bera=0.45>0.05 مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

3.5.5.اختبار تجانس البواقي ARCH: نتائج الاختبار Héteroscédasticité موجودة في الجدول رقم (5.5)

جدول رقم (5.5) : اختبار تجانس البواقي ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.520138	Prob. F(2,3)	0.3500
Obs*R-squared	3.020004	Prob. Chi-Square(2)	0.2209

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 02/11/22 Time: 17:20

Sample (adjusted): 2015 2020

Included observations: 6 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.57E+11	1.89E+11	1.889653	0.1552
RESID^2(-1)	-0.128172	0.120419	-1.064388	0.3652

RESID^2(-2)	0.098215	0.117356	0.836902	0.4641
R-squared	0.503334	Mean dependent var		3.25E+11
Adjusted R-squared	0.172223	S.D. dependent var		2.90E+11
S.E. of regression	2.64E+11	Akaike info criterion		55.74415
Sum squared resid	2.09E+23	Schwarz criterion		55.64003
Log likelihood	-164.2324	Hannan-Quinn criter.		55.32735
F-statistic	1.520138	Durbin-Watson stat		2.964886
Prob(F-statistic)	0.350023			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

بالنظر إلى قيمة prob(Obs*R-squared=0.22>0.05 فان الأخطاء متجانسة.

5. خلاصة الفصل

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى للرفع من الأداء لاقتصادي من أجل تحقيق الرفاهية للأفراد و المجتمع، وإن هدف النمو الاقتصادي في الجزائر يمثل المحور الرئيسي في خطط التنموية وسياسات الاقتصادي لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف، حيث أن النمو الاقتصادي في الجزائر مر بالعديد من المراحل ابتداء من مرحلة الانتظار مرورا إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي، وبذلك نجد الجزائر قد اعتمدت برامج تنموية منذ 2000 إلى الوقت الحاضر والتي من شأنها تطوير معدلات النمو الاقتصادي، وإن لآثار هذه البرامج الدور الحاسم في تحقيق نتائج ايجابية، من بينها رفع معدلات النمو وتخفيف معدلات البطالة ، بالإضافة إلى ضبط الأوضاع المالية للدولة.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى لمعظم الدول النامية وخاصة النفطية منها، نظرا للمزايا العديدة والمتنوعة الناتجة عنها، حيث تساهم في تنويع الهيكل الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى الرفع من القيمة المضافة لهذه القطاعات في الناتج المحلي الخام، وهو ما ينعكس بالإيجاب على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لتعقد قضية التنمية الاقتصادية بسبب تعدد أبعادها وتنوع أهدافها، سعى مختلف الباحثين الاقتصاديين لإعطاء تفسيرات علمية لهذه العملية في شكل نظريات اقتصادية، والتي تتفق في مضمون التنمية الاقتصادية على أن الجانب المادي هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، إلا أن نقطة الاختلاف فيما بينها تتمحور حول كيفية إحداث تغييرات هيكلية في البنيان الاقتصادي للدول المتخلفة اقتصاديا، وعلى هذا الأساس اقتدت هذه الدول على هذه النظريات كأساس منهجي معتمد عليه في بناء الاستراتيجيات التنموية.

2. نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال الدراسة الى ان تأثير التنويع الاقتصادي مقاسا بالقيمة المضافة لقطاع الخدمات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي على النمو الاقتصادي هو تأثير طردي ،كما توصلنا الى وجود أثر وعلاقة وطيدة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير والمدى الطويل.

كما لاحظنا كذلك ضعف استراتيجيات الجزائر في التقليل من الاعتماد على النفط خلال فترة الدراسة، حيث اختلفت من حيث درجة النمو والتنويع الاقتصادي، كما توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

يعتبر التنويع الاقتصادي من العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر. فالاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية. لذلك، فإن التنويع يعد ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة.

– تقليل الاعتماد على النفط:

– من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات، يمكن تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

– خلق فرص العمل:

– التنويع يعزز من إنشاء مشاريع جديدة ويخلق فرص عمل إضافية، مما يساعد على الحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

– جذب الاستثمارات:

– التنويع يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر توفير بيئة اقتصادية متنوعة ومشجعة.

– تعزيز الابتكار والتكنولوجيا:

– تطوير قطاعات جديدة يتطلب الابتكار والتكنولوجيا، مما يعزز من تحسين الإنتاجية والتنافسية.

– تحقيق النمو الشامل:

– التنويع يعزز من توزيع الموارد بشكل أفضل، مما يساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق المختلفة في الجزائر.

إن التنويع الاقتصادي يعد طريقاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر. من خلال تنفيذ استراتيجيات فعالة وجذب الاستثمارات، يمكن للجزائر أن تبني اقتصاداً أكثر تنوعاً وقوة.

3.توصيات ومقترحات لزيادة النمو الاقتصادي في الجزائر:

لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وفعال في الجزائر، يمكن النظر في مجموعة من التوصيات والمقترحات:

- ✓ **تعزيز التنويع الاقتصادي:**
  - الاستثمار في قطاعات غير نفطية مثل الزراعة، السياحة، الصناعة، والتكنولوجيا.
  - دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في خلق القيمة المضافة.
- ✓ **تحسين بيئة الأعمال:**
  - تبسيط الإجراءات الإدارية لتأسيس الشركات.
  - تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لجذب الاستثمارات.
- ✓ **تعزيز التعليم والتدريب المهني:**
  - تطوير البرامج التعليمية لتلبية احتياجات السوق.
  - توفير التدريب المهني للشباب لتعزيز مهاراتهم ودخولهم سوق العمل.
- ✓ **تحفيز الابتكار والبحث العلمي:**
  - إنشاء حوافز مالية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير.
  - دعم الجامعات ومراكز البحث لتطوير حلول مبتكرة.
- ✓ **تحسين البنية التحتية:**
  - الاستثمار في تطوير شبكة الطرق، الموانئ، والمطارات.
  - تحسين خدمات الكهرباء والاتصالات لتعزيز بيئة الأعمال.
- ✓ **تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص:**
  - تشجيع الاستثمار الخاص في المشاريع الكبرى من خلال الشراكات مع الحكومة.

- توفير الدعم المالي والفني للشركات الخاصة.

✓ **الانفتاح على الأسواق العالمية:**

- تحسين العلاقات التجارية مع الدول الأخرى من خلال الاتفاقيات التجارية.
- زيادة التصدير والبحث عن أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.

✓ **الالتزام بالاستدامة البيئية:**

- تطوير مشاريع مستدامة تضمن حماية البيئة.
- الاستثمار في الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على النفط.

إن تنفيذ هذه التوصيات والمقترحات يتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يسهم في تعزيز التنمية في الجزائر.

- يعتبر قطاع المحروقات رئة اقتصاد الجزائر باعتباره مصدرا للتمويل ورؤوس الاموال بالعملة الصعبة حيث ان هناك علاقة ارتباط قوية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات ، اذ ان النتائج التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة القياسية، أبرزت هيمنة قطاع المحروقات على زيادة النمو الاقتصادي ، وتسبب دور سعر برميل البترول في التأثير على ذلك.
- كما اظهرت النتائج مدى محدودية صادرات خارج المحروقات في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يؤكد النقص الكبير في تنويع الاقتصاد والاعتماد على مداخيل المحروقات من جهة اخرى وعليه لابد للجزائر من اعادة النضر في وضعيتها الاقتصادية وذلك بالتوجه السياسة التنويع الاقتصادي.
- إن الاستقرار في ميزان المدفوعات مرتبطة باستقرار أسعار النفط، هذا ما يضعنا امام حتمية التنويع الاقتصادي وتفعيل القطاعات الانتاجية لتحقيق الاستقرار في موازنة العامة.

قائمة المراجع

1. باللغة العربية:

1.1. الكتب:

- أحمد مدحت إسلام، "**أهمية الطاقة ومصادرها المختلفة**"، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، 1988.

- الطائي غازي صالح، "**الاقتصاد الدولي**"، دار الكتب: الموصل، 1999.

- أوعيل نعيمة، " **واقع اللإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية في الجزائر : 1998–2005**"، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016.

- حسن عبد العزيز حسن، "**مؤشرات الطاقة في العالم، الجمعية العربية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية**"، مصر، 2003.

- شيخ طه رانيا، "**التضخم أسبابه، وسبل معالجته**"، سلسة كتيبات تعريفية ، العدد18، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية، أبو ظبي، 2021.

- محمد إبراهيم عبد الرحيم، "**الاقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

2.1. المذكرات والرسائل:

- عبد الباسط ولد عمري، "**اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980 – 2013**، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

- عمار بوصاف، "**تطور القطاع المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي دراسة وصفية تحليلية خلال الفترة 1990 –2003**"، مذكرة ماستر، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015 .

- نبيلة نوى، "**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية: دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة والنرويج**"، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017.

- حسام الدين محمد السيد، "**تعديل الأهمية النسبية لمصادر الطاقة واستخداماتها**"، رسالة ماجستير، الدراسات العربية، القاهرة، 2006.

- بوداوية محمد، "**إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1980–2009**"، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

3.1. المجلات والملتقيات:

- العيد رزق الله و إبراهيم بورنان،"**هيكلة وتسيير سلطة ضبط قطاع المحروقات في الجزائر**"، مجلة دراسات العدد االقتصادي، المجلد15 العدد02، الجزائر، 2018.

- باهي موسى وروابنية كمال، "**التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد03 المجلد05، الجزائر 2016.

- بشيكر عابد، "**دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد، الجزائر، 2017.

- بن الشيخ توفيق، "تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة حالة الجزائر" – مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية 04، 2017.

- بن علي قرجيج، وبلقاسم وزايري، "**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 1980–2015**"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد07، 2017.

- بوطلاعة وبن ديبش،"**ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية**"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، المجلد04، الجزائر، 2018.

- حميداتو محمد الناصر، "**نماذج النمو**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد07، المجلد 02، 2014.

زرموت خالد،"التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية"، العدد03، المجلد06، الجزائر، 2017.

- مسعودي زكرياء وعزي خليفة، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وECM دراسة قياسية للفترة دراسة قياسية للفترة (1980–2017)**، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد07، الجزائر، 2019.

- هواري أحلام وعلي سدي، "التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الاشارة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، المجلد05، الجزائر، 2019.

- حياة نوي وإلهام بشكر، "**دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستخلص منها**"، الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي (14/15) أكتوبر2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2017.

- حميد عمران والخضر عدوكة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**"، تأليف الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، ألمانيا، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020.

- طبايبية سليمة ولرباع الهادي، "**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 7-8 أفريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر، 2008.

2.باللغة الأجنبية:

- Herman Daly**, "Three limits to growth our world"**, um.edu, retrieved ,2014.